

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"...خاصة بالاعضاء

العدد الثاني السنة التاسعة والعشرون يناير (النصف الثاني) ١٩٩٣

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

رُبَّ ضارة نافعة

لقد كانت، ولاتزال، تلك الصورة المؤلمة التي ظهر فيها اخوتنا المبعدون وقد حشروا في الحافلات الاسرائيلية، مقيدين، بانتظار قرار زائف تصدره ما تسمى بمحكمة العدل العليا الاسرائيلية. وكان الضرر الذي اصابنا بالغا عندما أصدرت المحكمة قرارها الذي فرضه عليها صلف وغطرسة الارهابي رابين، والذي تمثل بأبعاد اخوتنا الاربعمائة وثلاثة عشر مناضلا فلسطينيا، والقائهم في احضان الزمهرير. لقد اصبح شعبنا المكافح المجاهد داخل الارض المحتلة وخارجها يدرك أهمية التجذر بالارض. ويدرك قسوة الاقتلاع والابعاد التي تفوق كل انواع التعذيب والقبضة الحديدية وتكسير العظام، تلك المواصفات التي اشتهر بها ويتفاخر بها الارهابي رابين.

لقد كان الضرر أكثر فداحة لانه اتصف بشمولية الابعاد الجماعي الذي يشكل مدخلا لفلسفة الصهيونية، التي تريد الارض بدون شعب، وعلى حد قول مزيفي التاريخ (ليس له وجود). لقد كانت خطوة رابين اختبارا لمرحلة للدخول العملي في الترانسفير.. الابعاد الجماعي للشعب كله.. على طريق تحقيق أهداف الصهيونية التوسعية "اسرائيل الكبرى".

(مَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ﴿١٧﴾)
سورة الأنفال
صدق الله العظيم

(ورُبَّ ضارة نافعة).

لقد اسقطت جريمة الابعاد كل اقنعة الزيف. وكشفت استار المؤامرة. وعززت أواصر الوحدة الوطنية الفلسطينية وتلاحم شعبنا الواحد في داخل الارض المحتلة وخارجها. وأثارت في سماء الامة العربية والاسلامية عزائم التحدي والمواجهة لغطرسة الظلم الغاشم. ونشرت على العالم باسره ظلال قضية فلسطين بأكثر صورها تكاملا في وجه المخطط الصهيوني .. صورة.. فلسطين الشعب.. وفلسطين الارض. والوحدة الازلية الخالدة التي لا تنفصل بين شعب فلسطين الصامد المجاهد وارض فلسطين الحرة المقدسة.

(رُبَّ ضارة نافعة..)

لقد اسقطت جريمة الابعاد .. والى الابد.. مؤامرة الارهابي رابين، واسافينه المسمومة التي حاول عبرها تأجيج الصراع والاقتتال بين حركتنا المؤمنة المجاهدة..حركة فتح .. حركة التحرير الوطني الفلسطيني التي كان لها شرف اطلاق الرصاصة الاولى وصيانة المسيرة الكفاحية المسلحة، وبين حركة المقاومة الاسلامية.. حركة حماس.. التي ولدت في جو الانتفاضة الجبارة.. واضافت فصيلا جديدا الى جانب فصائل الثورة المقاتلة والمنضوية

قضايا نظرية

فكرنا الوطني

الحلقة الأولى

مقدمة:

اخذت كلمة الفكر من التفكير، والتفكير هو اعمال العقل، بمعنى المشاهدة والربط والتحليل والاستنتاج، وتحقق المشاهدة بمصادرها الحسية المختلفة ومحلها الواقع.

وعليه، فان التفكير هو تفاعل بين العقل والواقع.

والتفكير من حيث طبيعة العملية الذهنية نوعان:

الاول: وهو التفكير العادي الذي لا يتطلب اعمالا معقدة او مربكة للعقل، وانما يعتمد على الرؤيا الحسية المباشرة، والادراك ثم الاستنتاج باستخدام الحقائق التي لا تتطلب الاثبات.

الثاني: هو التفكير المركب او المعمق والذي يتطلب نسقا من الرؤيا للظواهر او الاشياء وادراكها ثم الاستنتاج منها عبر الربط والتحليل.

وللتفكير تصنيف آخر من حيث منهج العملية التفكيرية واسلوبها يتضمن الانواع التالية:

أولا: التفكير البسيط ومحله التفكير العادي الذي يعتمد على المشاهدة والاستنتاج البسيطين من خلال عناصر الواقع والحقائق الواضحة.

ثانيا: التفكير الخيالي، وهو التفكير الذي يمكن ان يكون معمقا من حيث اعتماده على العناصر التحليلية او التركيبية الذهنية وعلى ربط الصور المجردة ولكن بدون مقوماتها الواقعية، اي بوجود خلل او غياب للمقومات الواقعية او احداها. ومن المنطقي ان البناء على ما هو غير واقعي يكون غير واقعي.

ثالثا: التفكير المنطقي، وهو الذي يتبع منهج المقدمات والنتائج، اي المقدمة الصغرى ثم المقدمة الكبرى ثم الاستنتاج عبر الربط بين المقدمتين.

والمقصود بالمقدمة الصغرى هو الحقيقة الثابتة التي يبنى عليها، اما المقدمة الكبرى فهي الحقيقة الثانية التي لدى ربطها بالحقيقة الاولى يتم الوصول الى نتيجة عقلية او استنتاج عقلي لحقيقة ثالثة.

وبتعدد المقدمات، وتعدد النتائج ثم الربط والتحليل

قضايا نظرية
قضايا نظرية

بينها والوصول الى نتائج جديدة يتخذ المنطق بعدا معمقا يصل الى اكتشاف النظريات والقوانين من الظواهر.

رابعا: التفكير العلمي، وقاعدته الحسية هي منهج المشاهدة والتجربة والبرهان، وهو المنهج الذي يؤدي الى اكتشاف القوانين، واعتبارها كقوانين عبر نسق من المشاهدة والتجربة والبرهان لظاهرة من الظواهر او واقعة من الوقائع.

خامسا: التفكير الرياضي، وهو ذروة التفكير العلمي، واساس النمط المتقدم للربط بين الحقائق والقوانين من خلال ما هو ثابت بالتركيب او التحليل الحسابي للوصول الى ما هو ثابت.

والتفكير الالي او عمل الحاسوب هو البناء التقني المتقدم على قاعدة التفكير الرياضي.

ان المجال العلمي مجال حركة وحقائق المادة بمختلف مناحيها، فهو المحل الاساسي للتفكير العلمي والرياضي، اما المجال الاجتماعي فهو المحل الاساسي للتفكير المنطقي.

وباستثناء التفكير الخيالي الذي يفتقر الى المقومات الواقعية، فانه لا يمكن الفصل الكامل بين التفكير بمناهجه، اي بين التفكيرين العلمي والمنطقي، لانه بالمحصلة هناك الثلاثة انواع الاساسية للتفكير وفقا للمناهج وهي الخيالي والمنطقي والعلمي.

اذن هناك ترابط وتكامل بين العلم والمنطق لان اساسهما الانطلاق من الحقيقة للوصول الى الحقيقة.

وحتى الخيال فان قدرا من الخيال يتم بناؤه على الحقائق يمكن ان يكون اساسا لاكتشاف الحقيقة او القانون في طور الاثبات. وفي هذه الحالة فان الخيال المستمد من الحقيقة والواقع يعتبر من قبيل المنطق.

ان مصدر العلم هو الحقائق الواقعية، ومصدر المنطق هو الحقائق العقلية، والحقائق هي عناصر الحياة التي تنتقل بين الواقع والعقل، وبشكل عام فان للتفكير اتجاهاته من حيث الجزئيات والكليات، ومن حيث اتباع اسلوب التحليل او اسلوب التركيب بين الحقائق والمشاهدات.

باختصار فان التفكير يطلق على كل عملية عقلية تتضمن كلا من المشاهدة والربط والتحليل والاستنتاج وتنطوي على عملية التفاعل بين العقل والواقع.

ويفترض منطقيا ان يكون الفكر هو نتاج هذه العملية بشكل عام، الا ان المعنى الاصطلاحي لكلمة الفكر تجاوز عمومية الاستنتاج واتخاذ المقومات الخاصة.

فالفكر هو البناء العقلي المعمم لنتاج من العملية الذهنية باتباع العلم والمنطق، والربط والتحليل بين الظواهر للجزئيات والكليات، ضمن نسق من القوانين في دائرة من شموليات الحياة الانسانية وانظمتها.

وكلما اتسعت دائرة الشمولية للفكر تتسع دائرة انسانيته او اختصاصه ونطاقه.

ان لحياة الانسان قوانينها وانظمتها الشمولية، وهذه الانظمة هي محل الفكر، والتي يمكن ان تتعلق بالانسان كانسان، او بالحياة الاجتماعية كحياة اجتماعية، او بالارتباط بين الانسان والحياة الاجتماعية والوجود المحيط بهما.

وبناء عليه هناك الفكر الفلسفي، والفكر السياسي، والفكر الاجتماعي والفكر الاقتصادي الخ.

والفكر الفلسفي هو الفكر المنطلق من محاولة ايجاد نظرة شمولية عن الانسان والكون والحياة وقوانين وجودها وقوانين تطورها.

أي محاولة الوصول الى القوانين العليا والاساسية للحياة.

والنظرة الشمولية عن الانسان والكون والحياة وقوانين وجودها وقوانين تطورها هي العقيدة.

اذن ان الفكر الفلسفي هو الفكر الذي يكون محله احد اركان او مقومات العقيدة، او تحديد المنهج العام للمعرفة حول الحياة والانسان وقوانين الوجود وقوانين التطور.

ان العقيدة هي اشمل انظمة الفكر الفلسفي من حيث انها نسيج متكامل من الانظمة وفقا لمنهج معرفي تربطها روح العقيدة.

ويتعلق كل من الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي بحياة الناس المشتركة وقوانين هذه الحياة

قضايا نظرية
قضايا نظرية

وانظمتها.

ويعتبر الفكر السياسي هو محصلة الفكر بحياة الناس من اجل ايجاد النظام الناظم للحياة الاجتماعية وضبط العلاقة بين الانسان والانسان في المجتمع الواحد او المجتمعات المتعددة عن طريق الحكم والسلطة ونظام العلاقات الدولية.

انطلاقا من هذا المعنى يرتبط بالفكر السياسي كل من، نظام السلطة، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، واساس القانون، ومبادىء العلاقات بين الناس التي تتخذ بعدا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وشؤون العلاقات الدولية.

ان السلطة السياسية هي اداة تطبيق الفكر السياسي في المجتمعات، لذلك فانها بحد ذاتها هدف لكل عمل سياسي، سواءا بمعنى ممارستها او تحسين أدائها او معارضتها او السعي للحصول عليها.

ويرتبط الفكر السياسي بطبيعة المفهوم حول السلطة وعلاقة الحاكم بالمحكوم واساس القانون ومبادىء العلاقات بين الناس والدول.

وهو الامر الذي يشكل نظاما متكاملا لضبط وتسيير حياة المجتمع وفقا لقواعد منبثقة من هذا النظام.

ان كل فكر سياسي يسعى الى نظام سياسي او الى استكمال مبدأ سياسي منقوص مهما كان مدى هذا الاستكمال.

وان كل نظام سياسي او استكمال لمبدأ سياسي يحتاج الى كينونة سياسية، فالكينونة السياسية هي محل الفكر السياسي، وهي الاساس لكي ينتقل هذا الفكر الى حيز الممارسة والتطبيق.

وان السعي الى الكينونة السياسية له نظرياته وقوانينه ومفاهيمه، وهو يختلف باختلاف الظروف الموضوعية لهذا السعي، وباختلاف المقومات المفقودة المطلوب تحقيقها للكينونة السياسية.

واحد اشكال هذا السعي هو الشكل الذي يتخذ طابع التحرر الوطني، اي المتعلق بالركن الجغرافي لهذه الكينونة.

ان اطار ومحل الكينونة السياسية هو الدولة واركانها وهي الارض والسكان والسلطة.

وان الطابع الوطني يقتضي تلك العلاقة التي تتسم باسس الارتباط عبر العوامل المشتركة بين السكان انفسهم وبين السكان والارض.

وينطلق طابع التحرر الوطني من الفكر السياسي الخاص بمفهوم التحرر الوطني.

فالفكر السياسي يتخذ طابعين: الاول وهو الطابع العام، والثاني وهو الطابع الخاص، ويرتبط الطابع الخاص بالشروط الموضوعية للحالة التي يرتبط بها هذا الفكر، ما اذا كانت حالة سعي لنظام سياسي او استكمال لمبدأ منقوص او سعي لكينونة سياسية ضمن شروط لهذا السعي يتعلق بالاساس المعنوي والاساس المادي لتشكيل هذه الكينونة.

ان التحرر الوطني هو احد اشكال السعي للكينونة السياسية، ولهذا النمط من السعي قوانينه ونظرياته ومفاهيمه الاساسية، وهي بمجموعها تشكل مفهوم التحرر الوطني.

ومن البديهي ان لكل حالة من حالات التحرر الوطني شروطها وقوانينها الخاصة بها.

ومنطقيا فان الكينونة السياسية تاتي قبل النظام السياسي، وان النظام السياسي بحد ذاته ياتي قبل استكمال مبدأ منقوص، وان الفصل المطلق في المفهوم حول الكينونة السياسية والنظام والتطبيق، هو امر غير وارد. ولكن منهج الاولوية وفقا للركن غير المتوفر الذي يتجسد بالاهداف، وحسب الترتيب البنائي، هو الذي يحدد طابع واتجاه الفكر السياسي.

ان كل سعي لكينونة سياسية يرتبط في حقبة الامر بفكر سياسي وبمفهوم سياسي، لذلك فان هذا السعي بحد ذاته هو من مشتملات الفكر السياسي، وهو عمل من اعمال الفكر السياسي وهو عندما يتخذ طابع التحرر الوطني يرتبط بمفهوم التحرر الوطني، باولوية القوانين المرتبطة به للاعتبارات العملية، ولكن بالاتصال مع مجمل حوافز وبواعث العملية السياسية التي تشكل بوتقة لهذا المفهوم ■

الكفاح المسلح

كيف تنفذ عملية عسكرية ناجحة؟

■ سوف نحاول تحت هذا العنوان مناقشة جملة من الشروط الفنية والعملية الواجب توفرها عند أي خلية عسكرية أو مناضل، أثناء القيام بالعمليات العسكرية. وسوف نركز على العمليات المحدودة/ الواسعة الانتشار في الارض المحتلة/ وليس على العمليات الكبيرة، والهدف من وراء ذلك اطلاع المناضلين على بعض القواعد والأفكار المأخوذة من تجربة الخلايا العسكرية في الأرض المحتلة.

وعلى الرغم من الاختلاف الممكن بين عملية وأخرى، ولكن تبقى هناك قواعد وأساسيات لا يمكن الاستغناء عنها لكل من يفكر بالقيام بعمل عسكري ناجح، وهذه ما سوف نسلط الأضواء عليها ولكن بشكل موجز لأسباب موضوعية.

شروط العملية الناجحة

١- تحديد الهدف

يعتمد تحديد الهدف على الامكانات المتاحة (الأفراد، السلاح، وسائل النقل... الخ) وعلى الظروف المحيطة ومتطلبات المرحلة (السياسية، اجراءات العدو... الخ) وفي ضوء ذلك فانه يتم اختيار الهدف الذي يتلاءم مع هذه الامكانات والظروف.

٢- الاستطلاع

يشكل الاستطلاع واحدا من أهم عناصر نجاح العملية العسكرية، فمن خلاله وعلى أساسه يتم وضع الخطة، وفي حال وقوع أي خلل في عملية الاستطلاع فان ذلك سوف ينعكس سلبيا على الخطة وعلى مجريات العملية، الأمر الذي قد يؤدي الى الفشل. ولكي يكون الاستطلاع جيدا فانه يجب أن يأخذ في الاعتبار التالي:

أ- التعرف التفصيلي والدقيق والشامل، على منطقة الهدف، من حيث (الهدف ذاته) والطرق المؤدية اليه، وحركة العدو، ومواقعه القريبة، ونقاط مراقبته، وسرعة وصول نجداته، وبيوت العملاء... الخ.

ب- أن تستند نتائج عملية الاستطلاع الى معلومات حديثة، فلا يجوز أبدا أن يتم الاكتفاء بالمعلومات السابقة التي تملكها الخلية، وبعض أعضائها عن الهدف. لأن هذا يعني اغفال التطورات والاجراءات التي من المحتمل أن تكون استجدت على المنطقة أو الهدف ذاته.

جـ- أن يتم الاستطلاع في الوقت الذي من المحتمل أن يتم التنفيذ في أوقات حسابية له (ليلا، نهارا، يوم سبت، يوم عطلة... الخ)، حيث لا يجوز مثلا أن يتم الاستطلاع في الليل، بينما يجري التخطيط للتنفيذ في النهار، فاجراءات العدو، وطبيعة الحركة في الليل تختلف عنها في النهار، وهذا يقتضي بالضرورة اختلافا في أسلوب وشكل العمل.

د- أن يتم الاستطلاع بنفس الكيفية، والشكل، وأدوات التمويه المخطط أن يتم التنفيذ بأشكال متابعة أو قريبة لها. ولكن بدون وجود السلاح أو المتفجرات، بهدف كشف الأشياء أو الاشكال التي تلفت انتباه رجال الأمن، الذي لا نستطيع تمييزهم.

هـ- أن يتم الاستطلاع أكثر من مرة قبل التنفيذ.

٣- وضع الخطة

في ضوء نتائج عملية الاستطلاع، والمعلومات التي تنتج عنها يتم وضع الخطة التي يجب أن تأخذ في الاعتبار تغطية كافة الاحتمالات، ووضع الحلول المناسبة لها، بعيدا عن حشر الخطة في احتمال واحد، وذلك لمنع ترك الباب مفتوحا أمام المفاجآت وعوامل الصدفة.

ويجب أن تتضمن الخطة العناصر التالية:

الكفاح المسلح
الكفاح المسلح

- الاستفادة القصوى من عنصر المفاجأة والمباغتة الذي لا يترك فرصة للعدو للتفكير والاستعداد أو الرد. بل يجعله أسيرا للفوضى والارتباك. مما يؤدي الى شل قدرته وفعله.
- تحديد عدد ونوعية الأشخاص، والأدوات، وأسلوب التنفيذ.
- تحديد طرق الذهاب والاياب للموقع، ويفضل أن تكون طرق الذهاب والاياب مختلفة لكل مناضل، لعدم لفت الانتباه.
- تحديد مكان وزمان العملية (الساعة والتاريخ).
- اختيار الأسماء الحركية، وكلمات السر الضرورية.
- تحديد وتجهيز مكان لاخفاء السلاح بعد التنفيذ.
- عدم اضطرار المنفذين الى المشي مسافات طويلة، لأسباب عملية، وأخرى لها علاقة بالتعب ووضع خطة مناسبة اذا كان الأمر يتطلب المشي عند النقاط التي نتوقع ان يحصل عندها التعب.
- التأكيد على التزام كافة المناضلين بعناصر الخطة الموضوعة.
- استخدام أدوات التمويه والتنكر الملائمة. سواء ألبسة الجيش أو الشرطة... الخ.
- في حال ادخال أي عناصر جديدة على الخطة، يجب التعامل بحذر كي لا تكون هذه سببا للارتباك وانتشار الفوضى.
- عند الاضطرار لاستخدام سيارة أثناء العملية، فيجب وقفها في مكان بعيد نسبيا عن موقع العملية، كما يجب قيادة السيارة باتزان وهدوء وبعيدا عن الانفعال بعد التنفيذ. ومن الأفضل عدم استخدام السيارات في العمليات، الا عند الضرورة، وفي حال ذلك يجب التأكد من أوراق السيارة ومدى صلاحية السيارة، كما يمكن الاستعانة بسيارة تحمل رقما مزورا في بعض العمليات وحسب الضرورة والمتوفر.

٤ ـ احتياطات الأمن:

ترافق كل عملية عسكرية مجموعة من الاجراءات الأمنية الضرورية. والتي تضمن سلامة سير العملية، قبل، وأثناء وبعد التنفيذ ومن أبرزها:

- عدم اثارة الضجة في منطقة السكن، وأثناء الذهاب للموقع أو العودة منه.
- اختيار الملابس التي لا يلفت لونها أو شكلها انتباه الموجودين في الشارع، ولهذا يجب الابتعاد عن الألبسة ذات الألوان الفاقعة والمميزة (أحمر، أخضر...) ومن الأفضل أن لا يكون هناك علامات فارقة عند المنفذين (كتربية اللحية لأحدهم في الوقت الذي لا تكون فيه هذه بمثابة ظاهرة عامة). باختصار لا يجوز أن يشكل اللباس أو الشكل مصدرا لجلب الانتباه.
- عدم حمل أي اثباتات أو وثائق أو أوراق شخصية (وصولات، أوراق خاصة، شيكات...الخ) خوفا من وقوعها في أرض العملية، الأمر الذي قد يجعل منها مستندا يستدل من خلاله على المنفذين. وفقط يتم حمل الهوية الشخصية التي يجب وضعها في جيب مقفلة جيدا.
- يفضل أن يتم التنفيذ بعيدا عن مناطق سكن المنفذين.
- عدم ترك أية آثار على أرض الموقع، سواء أدوات تنفيذ أو غيرها واذا كان الاضطرار لذلك فيجب ان يلغى عن تلك الاثار اية معالم تدل عليها، ويستحسن ان يتم ذلك قبل التنفيذ. وكمثال ان العدو استطاع التعرف على ابطال عملية معسكر..... من خلال ماركة الفاس حيث استطاع تحديد مكان بائعها واسم المشتري مما ادى للاعتقال.
- تغيير اللباس ان كان ذلك ممكنا، وهذا يعتمد على نوع العملية، والمنطقة التي يجري فيها التنفيذ.
- الأخذ بعين الاعتبار احتمال الاعتقال أثناء تنفيذ العملية العسكرية، أو أثناء الأعداد أو بعد التنفيذ، ووضع خطة لمواجهة المحقق بالشكل الذي يمنع المفجآت، ويقلل من حجم الخسائر في حال الاعتراف.
- من الأفضل اختيار الأحذية التي تحافظ على القدم مشدودة، ولا تترك آثارا مميزة على الأرض.
- الاتفاق على مكان وطريقة اللقاء في الأيام التي تلي العملية للاطمئنان على سلامة المنفذين، والتأكد من عدم وجود خلل، بشرط أن لا يلفت هذا الأمر انتباه أحد وليس من الضروري أن يلتقي كافة أعضاء المجموعة مرة واحدة، فيمكن أن يجلس قائد المجموعة مثلا على مقهى ويمر من أمامه وفي أوقات متباعدة الأعضاء الآخرين.
- عدم اعطاء أية معلومات عن العملية، لأعضاء المجموعة الذين لم يشاركوا في التنفيذ وعدم الاشارة الى أي صلة بين مجموعتهم وبين العملية.
- الابتعاد عن الثرثرة والتباهي، أو الاستجابة لحديث الشارع حول العملية.
- التقيد بكافة الأسباب التي من شانها المحافظة على أمن وسلامة المجموعة.

الكفاح المسلح
الكفاح المسلح

٥ ـ التصرف بعد العملية

على المناضلين أن يدركوا جيدا بأن نجاح العملية العسكرية، لا يعني فقط النجاح في تنفيذها، ولكن في المحافظة على سريتها، وسرية كافة المعلومات المتعلقة بها من حيث الأفراد والسلاح وغيره أيضا. وعليهم باداء أقصى درجات الحيطة والحذر في الأسابيع والأيام التي تلي تنفيذ العملية، ففي هذا الوقت يكون العدو وعملاؤه في أقصى درجات اليقظة والنشاط وتسقط الأخبار كما أن على المناضلين أن يحاولوا تقدير ردة فعل العدو المحتملة والتصرف بصورة ملائمة ازاءها. وعليهم الأخذ في الاعتبار التالي:

- تأجيل اجتماعات المجموعة على الأقل لثلاثة أسابيع، مع المحافظة على التواصل لمراقبة ومتابعة أي تطور قد يطرأ.
- الحذر من الظهور بمظهر الفرح الزائد خاصة فيما بين أعضاء المجموعة، وبصورة ظاهرة.
- الانتباه الى الغرور الذي قد يصيب المناضلين، ويدفعهم الى المفاخرة، أو الاندفاع نحو العمليات غير مدروسة أو محسوبة جيدا.

٦ ـ تقييم العملية

لابد من اجراء عملية تقييم بعد كل عملية عسكرية، يجري من خلالها استعراض التجربة والتعرف على السلبيات والثغرات، وملاحظة مدى انطباق الخطة النظرية مع الواقع، واستنتاج العبر والدروس لتلافي الخطأ في المرات القادمة. من خلال تحديد جوانب الخلل والقصور، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في كل مرحلة من مراحل العملية.

٧ ـ مسائل جوهرية يجب أخذها في الاعتبار

١ـ ان الاعتماد على الذات والمبادرة والابداع تشكل عناصر أساسية لبناء الشخصية والمجموعة المناضلة.

٢ـ عدم قصر العمليات العسكرية على منطقة أو مدينة بعينها، والتغيير في أساليب وعقلية وأدوات العمل، وتنفيذ أكثر من عملية عسكرية في نفس الوقت تشكل قضايا هامة لارباك العدو وتشتيت قواته.

٣ـ العمل دائما على البقاء خارج دائرة تفكير العدو وخططه، وهذا يستدعي التعلم من التجربة والعمل على التعرف على عقلية العدو وردود أفعاله، بالاضافة الى استخدام أساليب التمويه والأفكار المبدعة والمتجددة.

٤ـ يشكل تقدير الموقف أحد أهم عناصر نجاح العمل، وعلى المناضلين والكوادر أن يتعلموا تطوير هذه الملكة باستمرار ومن خلال التجربة والاطلاع، وتوسيع دائرة المعرفة.

٥ـ التدرج في العمل العسكري. كما هو الحال في الطبيعة، من الأصغر الى الأكبر، يشكل قانونا هاما في العمل. لهذا يجب تشريب المناضلين التجربة بالتدريج مع الابتعاد عن التهور.

٦ـ الاهتمام بتعبئة المناضلين، وتشجيعهم وتحفيزهم وجعل الثقة بالنصر تغمر قلوبهم وعقولهم الأمر الذي يجعلهم يقبلون على المخاطر بكل جراة. فاسوأ ما يمكن أن يحصل هو دفع المناضلين للعمل دون قناعة أو ثقة سواء في أنفسهم، أو سلاحهم، أو قائدهم وهذا مما يؤدي بهم الى الارتباك والتردد وقد يؤدي الى التراجع أيضا.

٧ـ الخوف مسألة مشروعة. فالعمل العسكري يعني المخاطرة بالنفس، وأن درجة الخوف تتراجع مع كل عملية عسكرية أو مهمة يقوم بها المناضل.

٨ـ ضرورة الربط بين الأعمال العسكرية والظرف السياسي، لاحداث عملية التكامل والفعل المتبادل بين المسالتين، والرد على اجراءات العدو ومجازره بشكل يحافظ على معنويات الجماهير.

٩ـ أن يشمل العمل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ كما هو الحال بالنسبة للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فالأثر الأساسي للعمل العسكري في ٤٨ يظهر على معنويات الجنود والمستوطنين. كما يبرز اليد الطولى للثورة، بينما العمل في المناطق المحتلة عام ٦٧ يترك آثاره المباشرة على معنويات الجماهير حينما يشاهد الشعب جنود العدو يسقطون صرعى او يهرولون رعبا وهلعا.

١٠ـ يقوم العدو بعد كل عملية عسكرية بحملة اعتقالات جماعية وعشوائية في منطقة العملية اعتقادا منه بان المنفذين أو بعضهم قد يكونوا من سكان المنطقة، أو أن هناك من بين من يعتقلهم من يمكن أن يدلي بمعلومات حول المنفذين. لهذا لا يجوز أن يخطر على البال أبدا بان اعتقال أحد الأعضاء المنفذين يعود لكون العدو يمتلك معلومات عنه.

١١ـ ضرورة التقليل قدر الامكان من عوامل المفاجأة والمصادفة من قبل العدو، مع التمييز بين المصادفة العادية (قليلة جدا)، وبين المصادفة الناشئة عن خلل في الحسابات وسوء تقدير للأمور والتي يجب تجنبها دائما ■

تحديات مستقبلية!

هل نترك أعداءنا يخططون لكيانهم الصهيوني عام ٢٠٠٠ ؟؟

■ يعتبر الميثاق الوطني الفلسطيني في مبادئه وأهدافه أحد ثوابت العمل الفلسطيني في اطار الاستراتيجية العامة للشعب الفلسطيني الهادفة الى تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وقد يكون الاسلوب الذي يعمل به لتنفيذ الاستراتيجية، هو المتغير الوحيد من عناصر الميثاق الوطني والذي باستطاعة ثلثي أعضاء المجلس وبعد اجراءات "دستورية" معينة تعديله أو استبداله.

وحركة (فتح) وفي المادة ٨ من النظام: تؤكد على أن الوجود "الاسرائيلي" في فلسطين هو غزو صهيوني عدواني وقاعدته استعمارية توسعية وحليف طبيعي للاستعمار والامبريالية العالمية، وفي تعريف الصهيونية تؤكد المادة ٧ على أنها حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب.

ويرى الفتحويون مستقبل فلسطين في تحريرها كاملا وتصفية الكيان الصهيوني اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة ذات السيادة على كامل التراب الفلسطيني وتحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها (مادة ١٢-١٣)

هذه النظرة الفلسطينية العامة والفتحوية الخاصة لمستقبل فلسطين العربي المحرر المستقل، تقابلها تصورات "اسرائيلية" لمستقبل الكيان الصهيوني في القرن (٢١) القادم أي عام (٢٠٠٠) وما بعد. وهي تصورات تنطلق من واقع الاحتلال لفلسطين وليس من واقع الامنيات، أي أنها تمزج بين الحلم والواقع لتستشرف مستقبل "الكيان الصهيوني" في ظل ثوابت أو متغيرات محتملة الوقوع.

ان الصراع الحاضر على أرض فلسطين، بيننا وبين عدونا، بين حقنا في كل ذرة من تراب وطننا المقدس وبين باطل ادعاء عدونا الصهيوني الاسرائيلي، انما هو صراع من أجل المستقبل كذلك.

يتطلع الباحث "اليشع افرات" استاد الجغرافيا في جامعة تل أبيب في فلسطين المحتلة الى أن الكيان الصهيوني "اسرائيل" ملزمة بملاءمة نفسها مع اتجاهات التنمية في العالم استعدادا للقرن الحادي والعشرين، وتبني مبادىء وتخطيط وتنمية جديدة بحيث تخدم هدفين أساسيين زيادة هجرة اليهود الى أرض "اسرائيل" وتدعيم البناء الاقتصادي والمرافق العامة بشكل يتيح بقاء السكان واستمرار تزايدهم.!! والتفسير العملي لهذين الهدفين (بحسب أقوال اليشع افرات) هو تطوير "الدولة" على أساس الصناعة المتطورة كفرع اقتصادي أساسي الى جانب فروع الخدمات العلمية والمهنية في مجالات الالكترونيات والكومبيوتر والاجهزة الالية ومن خلال استغلال انجازات الابحاث التطبيقية وقدرة المؤهلات اليهودية.!!!، كما أن الفرع الثاني الذي يحمل في طياته امكانات اقتصادية كبيرة فهو السياحة لتنوع المناظر الطبيعية في البلاد ومناخها المعتدل وكثرة الاماكن والاثار التاريخية والدينية فيها، كما أن الفرع الثالث الذي تتميز به "اسرائيل" وبامكانها أن تحوله الى فرع اقتصادي هو تطوير مؤسسات مركزية في مجالات الثقافة والتعليم والعلوم والأبحاث والدين بمقاييس عالمية وقطرية يمكن اشغالها بطاقة بشرية مهنية متنوعة، وهذا النوع يجذب الى البلاد، علماء وأصحاب مهن "يهودا" والعديد من الطلاب الذين سيبدون استقرارهم للاقامة مع عائلاتهم في البلاد...!!

ويتفق "يعقوب باعل" نائب مدير مركز التحليل والتنبؤ التكنولوجي في جامعة تل أبيب مع "اليشع افرات" في ضرورة تكريس الاهتمامات الخاصة المستقبلية بالمجالات العلمية، باقامة بنية تحتية قومية لتلك الانظمة، مثل العلم والاتصالات والتقنية الاوتوماتيكية" التي ينبغي أن تقوم عليها التكنولوجيا

المستقبلية حيث نقيس اليوم (الكلام ليعقوب باعل) في عصر التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع - البيوتكنولوجيا والمايكرو الكترونيا" وتطوير الذكاء الاصطناعي".. انه لابد من الحرص على تهيئة الجمهور الاسرائيلي "كله ليعيش في العصر التكنولوجي.. وهذا ينبغي أن يبدأ منذ سن الحضانة وحتى ما بعد انتهاء العلوم الجامعية، بواسطة تعميم التطور التكنولوجي، وتعلم استخدام منتوجاتها والتصدي للظواهر المتوقعة منها، مما سيؤدي الى احداث تغييرات مهمة في الحياة الاجتماعية في محاولة لرسم تصور لمستقبل المجتمع الصهيوني في "اسرائيل". يحدد "ألواف ها رئيفين" الباحث في مؤسسة فان لير في القدس اتجاهات عالم القرن الواحد والعشرين بانه عالم آخذ في الانكماش، بجعل الملايين من أبناء الحضارات المختلفة تتدخل ببعضها البعض. وهو عالم ترتبط أجزاؤه المختلفة بنظام اتصال متفرع ومباشر ومتطور.وهو كذلك عالم غني بالطاقة وستشهد الاجيال القادمة ثورة في مصادر الطاقة المتجددة. وهو عالم تكتنفه مخاطر كارثية، اذ سيزداد فيه عدد الشعوب التي تحصل على وسائل حربية تستطيع بواسطتها تدبير بعضها بعضا بشكل مفاجىء دقيق.

كما أنه عالم غني بالعمل، يتطور فيه العلم باستمرار يتضاعف كل بضع سنوات، عالم تزداد فيه الحواسب الاليكترونية صغرا وتزداد المعرفة كثافة وتصبح فيه محطات الكترونية للعلم في كل بيت وفي كل مدرسة، عالم يصبح فيه تعلم وتجديد العلم عملية لا تتوقف طيلة حياة الانسان. في ظل مثل هذه الاتجاهات للعالم القادم، يرى "ألواف هارئيفين" خصوصية المجتمع الصهيوني الاسرائيلي في كونه (رغم امتلاكه التكنولوجية المتماثلة مع غيرها في عواصم أخرى) مجتمعا غير أناني. مجتمع مواطنين ذوي سيادة!! متساوين في الحقوق والواجبات. مجتمعا يعمل ويتعلم: ثلاثة أيام عمل في الاسبوع ويومان للتعلم ويومان للرفاهية للمجتمع، مجتمعا يكون الانسان الذي يتطور فيه متخصصا في مجالات عديدة، السمكري يبحث في التاريخ ويتعلم الطب، والبيولوجي يعلم موسيقى ويدرس علم الماكينات ويبرمج الكومبيوتر يزرع الخضروات ويتعلم الرسم... في مجتمع القرن الواحد والعشرين سنتغلب على التوتر القديم الكامن في اسمنا وسنفسره من جديد في عهد اتجاهات العالم.. وسنتغلب على القوة التي مازلنا نحتاجها لحماية أنفسنا وسنستبدلها بالتربية لتتصدر الاهتمام المركزي في حياتنا.. سنجعل مركز حياتنا موضوع اصلاح العلاقات الانسانية بيننا وبين الآخرين من اليهود وغير اليهود...

هذا التركيز الذي نلاحظه على البعد التكنولوجي في عصر ما بعد الحداثة نجده لدى "شمعون بيريز" الذي يقول باننا ندخل عصر "الانتلجنسيا"، الامر الذي سيضطر الانسان الى معرفة أكثر مما يعرف، وسيضطر الى تعلم أكثر مما يتعلم اليوم... ان الانسان يدخل عهدا تصبح فيه الجامعة هي الحياة نفسها ولن يتوقف الانسان عن اكتساب العلم منذ اللحظة التي يبصر فيها حتى لحظة اغلاق عينيه.. لا راحة فقط ولا عمل فقط وانما تعليم مستمر.. اننا يجب أن نبدأ منذ اليوم بتخطيط نهج تربوي ليس وفقا لمفاهيم الاعمار ولا مفاهيم الدراسة المدرسية ولا مفاهيم سلم الشهادات وانما وفقا لتعليم متواصل. لابد من أجراء ثورة كبيرة في نظام التربية المتبع عندنا.. ان اقتلاع البيارات يسبب الاسف الشديد، ولكن تطوير صناعة الكترونيات على حسابها يسبب السعادة الشديدة وليس لنا من خيار سوى تصدر جبهة التصدير المتقدمة.

ان تقدم التكنولوجيا التي لا تفرق بين العرب واليهود، لم يترك لنا خيارات متعددة سوى خيار يقف أمام تهديد الابادة الشاملة في هذه المنطقة، هو خيار المفاوضات والحياة بسلام..

ولابد أن نضيف (يتابع شمعون بيريز) ان سلطة الاخبار وسلطة الاعلام التي تطغى على جميع السلطات لا نستطيع الى الآن معرفة كيف معالجتها.. انها القوة الكبيرة الجديدة، التي تهدد التربية، ويمكن أن تقود الى غسل الادمغة أو تشويش القيم. انها قوة من دون نظرية وخاضعة للاعتباطية.. انها تستطيع أن تدمر طموحاتنا والهائنا بقصص تسلية من دون انقطاع...!!.

وهكذا، فأعداؤنا يحلمون بالحياة على أرضنا حتى القرن الواحد والعشرين، ويضعون تصوراتهم المستقبلية على هذا الاساس.. ويربطون مساعدات الدول لهم باتجاهات أحلامهم فلا غرابة أن يوافق الرئيس الفرنسي "ميتران" على تزويد كل مدرسة "اسرائيلية" بجهاز كمبيوتر خاص بها.. استعدادا لمستقبل القرن الواحد وعشرين..

ان في مستقبل الايام، ازدياد في نوعية التحديات التي تواجه الثورة الفلسطينية لتحقيق أهدافها في تحقيق دحر الاحتلال وانجاز الاستقلال كما ذكرنا في المقدمة. وهذا يتوجب المبادرة لاستباق الاخذ بزمام المبادرة والخروج من بدائية وسائل النضال الى أحدثها ■

العدو

أبعاد تعديل القانون الصهيوني الاسرائيلي المتعلق بالاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية

■ منذ أن اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني في السبعينات قراره القاضي بالسماح بالاتصال بالقوى اليهودية غير الصهيونية لما فيه مصلحة القضية الفلسطينية، كانت تفاعلات هذه الاتصالات تتصاعد على الجانبين.

فالجانب الفلسطيني طور الصيغة الاولية للاتصالات لتصبح صغة القوى صيغة عامة يهودية اسرائيلية داخل وخارج فلسطين دون اشتراط معاداة الصهيونية، ويكتفى باعلان الطرف اليهودي موقفه المؤيد لحقوقنا الوطنية المشروعة (وفق مفهوم المرحلية!!). وأما على الجانب "الاسرائيلي" الصهيوني، فقد تطورت المواقف بين مؤيد ومعارض لهذه الاتصالات - غير الرسمية - مما أدى بحكومة العدو والكنيست الى اصدار قانون عام ١٩٨٦ الذي يمنع الاتصال مع المنظمات الارهابية ومنها طبعا منظمة التحرير الفلسطينية.

ومنذ عام ١٩٨٦، تبنت بعض الاحزاب الاسرائيلية في برامجها العمل على الغاء هذا القانون لما فيه من ضرر على المصلحة الاسرائيلية المباشرة من وجهة نظر الأمن الاجتماعي والوقائي..

وهكذا خاض حزب العمل وحلفاؤه الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة، وقد ظل بوضوح - في برامجهم الانتخابية - موقفهم تجاه "عملية السلام" الدائرة وفق صيغة مدريد، واعلانهم ضرورة الغاء قانون الارهاب لعام ١٩٨٦ أو تعديله..

وبعد ستة أشهر من استلام السلطة، يقرر الكنيست الجديد تعديل القانون واجازته بحيث بات يسمح للاتصالات الاسرائيلية مع منظمة التحرير الفلسطينية وفق شروط خاصة..

لقد تباينت المواقف العربية والفلسطينية من هذا الاجراء الصهيوني فمن مرحب دون تحفظ الى رافض دون تحفظ كذلك..

ان أي موقف يتخذه العدو، وأي قانون يسنه يجد منا كل تفهم صحيح لحقيقته، حيث ستنعكس آثاره على شعبنا ووطننا المحتل، ومن هنا لابد من توضيح لبعض النقاط:

١- مازالت منظمة التحرير الفلسطينية في نظر العدو الصهيوني، منظمة ارهابية وليست حركة تحرر وطني تناضل من أجل احقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

٢- ان تعديلات القانون سمحت للاسرائيليين باجراء لقاءات واتصالات مع أعضاء في المنظمة ولكن التفاوض على السلام ترك للحكومة الاسرائيلية، اي أن الاتصالات الرسمية، بين الرسميين الفلسطينيين من منظمة التحرير الفلسطينية والرسميين في الحكومة الاسرائيلية غير مشمولة بهذا القانون.

٣- ان الشروط والمحددات التي وضعها القانون أمام الاتصالات والمتصلين الصهاينة تظهر بوضوح مدى سيطرة "الشاباك" ونفوذها في صياغة هذه الشروط فهي تشترط السماح المسبق باجراء اللقاء، ثم تضع شرط السيطرة من طرفها على مكان اللقاء أو على اللقاء بشكل عام، وهذا يعني اما المتصل سيكون من الشاباك" أو يرافقه أحدهم أو سيطرة تكنولوجية أو.... كما يتطلب تقديم تقرير واف عن مجريات ومضمون اللقاء لتقيمه من قبل "الشاباك" من منظور أمني سياسي وقد يحال بموجب هذا التقييم صاحب التقرير للتحقيق بموجب قانون العقوبات الامنية... وهذا ما دعا الصحافة الاسرائيلية الى تسمية القانون، بقانون الاخ الاكبر...!!

٤- حسب تصريحات "أوري درورى" الناطق الصحفي باسم الحكومة "الاسرائيلية"، فانه يؤكد عدم التعامل الحكومي مع منظمة التحرير الفلسطينية حيث لاتزال المنظمة - ملتزمة بميثاقها ولا يزال هذا الميثاق يشكل خطرا على "اسرائيل" ويذكر، أن الحكومة الاسرائيلية ملتزمة بالحديث مع فلسطيني الداخل الذين سيدخلون في اتفاقيات مع "اسرائيل" وستتطبق عليهم التسوية النهائية.. والحكومة لا تعترض على المشاورات التي يجريها الوفد الفلسطيني المفاوض مع المنظمة!!..

وضمن هذا المنظور للاتصالات، فاننا نرى، وانطلاقا من استراتيجية العمل الفلسطيني في داخل الكيان الصهيوني، المتمثل بغزو القلعة من داخلها، ضرورة تقنين هذه الاتصالات ووضعها في مكانها الصحيح من حيث مضمونها ومستويات المتصلين. وبحيث لا نعطي الآخرين أكثر من حجمهم وتاثيرهم داخل الكيان الصهيوني، فالصحافي الاسرائيلي يقابله صحافي فلسطيني، والحزبي غير الحكومي يقابله مثيله في الوسط الفلسطيني، والمسؤول الرسمي يقابله مسؤولا على نفس المستوى، وليس أعلى منه..

ان قيمة الثورة والثوار، وقيمة الشعب الفلسطيني كبيرة من منظور النضال والجهاد، وعلينا أن نحافظ عليها ونصعد في معركة الحياة - بكل أشكالها - حتى نكسب الحياة الحرة فوق أرضنا ووطننا الحر المستقل.

والتحسينات التي يطلقها العدو أمام الرأي العام العالمي، ينبغي ألا تطمس أفعاله الاجرامية التي يقوم بها من قتل للاطفال وتحطيم للعظام وابعاد حماعي للمناضلين والمجاهدين، ورفض لتنفيذ قرارات مجلس الامن بكل صلف وعنجهية.. ■

قطاع غزة ..
بدم الشهداء يفرض توجهات الانسحاب!!!

■ تواترت التصريحات المنسوبة الى المجرم "اسحق رابين" رئيس وزراء العدو الصهيوني حول شعبنا في قطاع غزة ومصير قطاع غزة نفسه. فبعد التصريحات العنصرية التي تمنى فيها أن يغرق قطاع غزة في البحر، ومرور تلك التصريحات أمام متابعي حقوق الانسان!! وكأنها (نكته) أو عبارة مجاملة، ولا تثير كوامن الاستفزاز والتحدي لديهم..

فان مجرم الحرب، محطم عظام الاطفال، يصرخ أمام "الكنيست الاسرائيلي" بأن قطاع غزة (قنبلة موقوته) اذ يجتمع فيه البطالة والاسلام. وفي ذات الوقت يرسل أحد معاونيه من المفاوضين في مؤتمر مدريد ليقوم بجولة في قطاع غزة مدعيا بانه جاء للاطلاع على الاوضاع عن كثب، وترافق ذلك مع اعلان التلفزيون الاسرائيلي عن نتيجة استفتاء قام به حول الانسحاب من قطاع غزة بدون شروط، واختيار، عينة عشوائية من ١٥ الف شخص "اسرائيلي". كانت نتيجته ان أجاب ٦١٪ بنعم للانسحاب الاسرائيلي من القطاع بدون شروط مقابل ٣٠٪ اجابت بلا..

ان هذه الاحداث المتتابعة وربطها مع ما يجري من عمليات عسكرية قمعية يومية في القطاع وتزايد أعداد الشهداء والمعتقلين من ابناء شعبنا، اضافة الى جريمة ابعاد المناضلين والمجاهدين من قيادات وشخصيات شعبنا في القطاع والضفة الغربية، والتي مازالت تنتظر تحقيق قرار مجلس الامن ٧٩٩ في العودة. كل ذلك يشير الى توجهات لدى العدو باحتمال الانسحاب من قطاع غزة، بحيث يحقق بذلك الانسحاب التخلص من القنبلة الموقوتة، كما يدعي، ويدفعها تجاه الجهة التي ستسيطر على القطاع بعد انسحابه. كما أنه يتوقع، تحقيق الارباك في صفوف القيادة الفلسطينية وقلب قواعد عملية المفاوضات وتأخير الحل في الضفة الغربية أو (كما يقول السامرة ويهودا).

ان كل أرض يندحر عنها الاحتلال، أرضا محررة، تمارس فورا مؤسسات دولة فلسطين سلطاتها عليها. وهي جزء لا يتجزأ من أراضي الوطن الفلسطيني والدولة الفلسطينية. وشعبها هو جزء من الشعب الفلسطيني الثائر من أجل دحر الاحتلال وتحقيق الاستقلال.

ولذا فان كل مخططات العدو وارباكاته ومحاولاته لتسويق جهات عربية أو منظمات دولية للسيطرة على قطاع غزة - ان حصل الانسحاب - لن تفت في عضد الثوار ولن تجعلهم يقعون أسرى أحابيل الخداع الصهيوني..

ان الانتفاضة ستبقى متوجهة ومتصاعدة والقنبلة الموقوتة، ستنفجر في وجه الجلادين والمحتلين.. والثورة مستمرة حتى النصر ■

المواجهه القادمة
وموقف الادارة الجديدة

■ تواجه ادارة الرئيس الاميركي الجديد بيل كلينتون امتحانا لمصداقيتها، والتزاماتها الدولية منذ اللحظات الأولى لاستلامها السلطة، فالقضايا الدولية الساخنة التي تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية الاولى في ادارتها عديدة وخطيرة، وقد حملت الادارة القديمة (بوش) الادارة الجديدة عبئا ثقيلا يتعين عليها ان تواجهه.

وتبرز قضية المبعدين كقضية تتقدم ماعداها، ليس لانها قضية انسانية تتعلق فقط بمئات من الاشخاص يعيشون وسط ظروف قاسية، وانما لأنها قضية سياسية ترمز الى قضية شعب تعرض ومازال يتعرض لأكبر مظلمة في التاريخ المعاصر، هو شعبنا العربي الفلسطيني.

ومن نافل القول ان نذكر ان الولايات المتحدة هي الخصم والحكم، وهي في المحصلة الاخيرة الداعمة الاولى للكيان الصهيوني، وهي تتحمل ايضا المسؤولية الأساسية في محنة الشعب الفلسطيني، فلئن كان الاستعمار القديم ممثلا ببريطانيا وحلفائها قد هيأ الظروف لاقامة (وطن لليهود في فلسطين) من خلال وعد بلفور وماتبعه من فرض الانتداب على فلسطين، وفتح الأبواب امام المشروع الصهيوني، فان الولايات المتحدة الاميركية قد أمدت هذا الكيان بأسباب الحياة حين ضخت عليه من الاموال والاسلحة والقوى البشرية ما جعله القوة العسكرية الأكبر في الشرق الأوسط خاصة، وانها - أي الولايات المتحدة - عملت على ابقاء التفوق العسكري النوعي الاسرائيلي على مجموع الدول العربية.

اذن تواجه الادارة الأميركية الجديدة امتحانا جديدا لمصداقيتها في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من ان احدا لا يراهن كثيرا على صحة السياسة الأميركية لأنها سياسة منحازة، الا ان المعطيات الحالية، ودقة الوضع، وعدالة قضية الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال، والاجماع الدولي المستنكر لقضية الابعاد، كل ذلك، من المفترض ان يجعل الولايات المتحدة تفكر مليا قبل الاقدام على مواقف تتعارض مع العدالة والحق والانسانية.

لقد واجه القرار الاسرائيلي بابعاد ما يزيد عن اربعمائة مناضل فلسطيني أوسع استنكار دولي وعالمي من قبل الحكومات والهيئات والمنظمات والافراد، واثار من ردود الفعل ما لم تثره أية قضية من القضايا المتعلقة بحقوق الشعوب وحقوق الانسان.

ومع ذلك أصر الكيان الصهيوني بعناد على عدم التراجع عن قرار الابعاد، وتمسك رابين ومن ورائه (شمعون بيريس) بالقرار، وضربا عرض الحائط بالنداءات والقرارات الدولية.

ومما زاد الطين بله، تلك المسرحية الهزيلة، مسرحية المحكمة العليا الاسرائيلية، التي حاولت ان تضفي الشرعية على قرارات الطرد والابعاد، لتقوية موقف الحكومة الاسرائيلية، وافساح المجال امامها للمزيد من المناورات السياسية.

ان قرار ما يسمى بالمحكمة العليا الأسرائيلية قد كشف المزيد من عورات الديمقراطية الاسرائيلية الزائفة، ويفند الزعم القائل بان (اسرائيل) هي واحة الديمقراطية في الوطن العربي وكشف بما لايدع مجالا للشك تبعية القضاء للسلطة التنفيذية، ولو كان هناك ديمقراطية لكان القضاء مستقلا عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ان قرار المحكمة العليا الاسرائيلية يكشف للعالم أكثر ان (اسرائيل) ليست هي (واحة الديمقراطية في الشرق الاوسط)، وانما هي (الكيان العنصري الأكثر قمعا ودكتاتورية في الشرق الاوسط)، ويؤكد ان رابين بانتهاجه سياسات من سلفه يعيد انتاج سياسات عتاة التطرف في تاريخ الصهيونية من جابوتنسكي وبيغن الى كاهانا وشامير...

والآن، وقد استنفذت كل السبل لارغام (اسرائيل) على تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ٧٩٩ بشأن المبعدين، وأصبح هناك ضرورة عاجلة لاعادة التئام مجلس الامن لمناقشة القضية، فان اسئلة كثيرة اصبحت مطروحة، وتساؤلات عديدة اصبحت مشروعة، ومن بين تلك الاسئلة:

اولا: اذا لم تقف الشرعية الدولية موقفا موحدا ازاء كل القضايا العالمية، وتعاملها بنفس المعايير، فكيف يمكن ان تكون هناك ثقة بالأمم المتحدة، وكيف نضمن الا تعود السياسات الاستعمارية القديمة، وكيف نمنع توظيف الامم المتحدة كوسيلة لتنفيذ مآرب استعمارية جديدة؟

ان العقوبات لم تسلط الا على العرب، فأميركا وظفت مجلس الامن للتنكيل بالعراق ومحاولة اذلال شعبه وتقسيمه، واقامة التحالف العسكري ضد العراق، واسقطت فوق ترابه كميات من الذخائر والمتفجرات تكفي لحرب عالمية ثالثة، ومازالت تصدر القرار اثر القرار لضرب العراق عسكريا بحجة انه لم يمتثل لقرارات مجلس الامن، فلماذا اذن لا تطبق الشيء نفسه على الكيان الصهيوني، خاصة وانه يرفض بوقاحة ليس لها مثيل قرار مجلس الأمن؟

ثانيا: يتساءل المرء في هذا الصدد عن مستقبل محادثات السلام، او بالاصح يتساءل عن الجدوى من مثل هذه المحادثات اذا كان مستقبلها مظلما، واذا كانت (اسرائيل) قد الغت كل الأسس والقواعد التي بموجبها انعقد مؤتمر مدريد..

كيف يمكن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ المتعلق بانسحاب (اسرائيل) من جميع الاراضي المحتلة عام ٦٧ اذا لم تستطع الامم المتحدة ارغام (اسرائيل) على تنفيذ قرار يتعلق بالمبعدين؟

ان ظلالا كبيرة من الشك اصبحت تحوم حول هذه التسوية التي تريد (اسرائيل) منها اضفاء الشرعية على الاحتلال، وهضم ما تبقى من الارض، وتنفيذ النوايا التي كان يضمرها شامير سلف رابين، حين قال ان هدف هذه المفاوضات هو المماطلة وابقاء المفاوضات مستمرة لمدة عشر سنوات تكون خلال الهجرة اليهود قد ملأت كل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتصبح هناك حقائق جديدة، ولن يعود بمقدور أحد ان يطالب باقامة دولة فلسطينية.

ثالثا: يتساءل المرء فعلا ان كانت الولايات المتحدة الاميركية مازالت تصر على كونها (وسيطا نزيها) أم انها كفت عن ذلك؟

ان الولايات المتحدة وعدت حسب رسائل التطمينات ورسائل الدعوة لمؤتمر مدريد ان تكون (وسيطا نزيها) وان تعمل على ايجاد المناخ الملائم لاستمرار (عملية السلام!!).

ونحن نعرف، والكون يعرف معنا، انه بدون ضغوط جدية على (اسرائيل)، فان محادثات السلام لن تتقدم خطوة..

وهاهو عام وبضعة اشهر تنقضي منذ انعقاد مؤتمر مدريد دون ان يتحقق تقدم يذكر، في الوقت الذي نصت عليه رسائل الدعوة على ان يتم الاتفاق خلال عام على المرحلة الانتقالية الفلسطينية، والتي تهدف الى نقل السلطة بشكل سلمي ومنظم من الاحتلال الاسرائيلي الى الشعب الفلسطيني.

لقد انتهت ادارة اميركية، وجاءت ادارة جديدة.. فما هو موقف الادارة الجديدة؟

اننا لم نلمس تغييرا يذكر، لم نلمس ضغطا اميركيا على (اسرائيل) لتنفيذ قرار مجلس الامن، وبدلا من ذلك رأينا الادارة الجديدة وهي تعين كبار المسؤولين في جهاز الادارة وبمواقع هامة من اليهود الصهاينة الموالين (لاسرائيل).

وبعد.. ان انعقاد مجلس الامن من جديد سوف يكشف نوايا الولايات المتحدة، وسيعطي مؤشرا لمستقبل التسوية في المنطقة، وربما يوصل الأمور الى طريق مسدود ينهي مرحلة من مراحل الآمال الخادعة، والسراب الذي يحسبه الظمآن ماء.

اذ من المفترض ان يتخذ مجلس الامن عقوبات سياسية واقتصادية على (اسرائيل) لارغامها على تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩ بشان المبعدين. الوضع الدولي مهيأ، والرأي العام العالمي يرى ان هناك ضرورة لذلك، فهل ستستخدم الولايات المتحدة حق (النقض) أي (الفيتو) لمنع العقوبات عن (اسرائيل).

ان هذا الأمر سيكون المسمار الاخير في نعش مسيرة التسوية الحالية، ولن يعود للولايات المتحدة ذرة واحدة من المصداقية، ولن يجرؤ أحد على القول انها وسيط نزيه!! نقول ذلك ونحن على ابواب اجتماع عاجل لمجلس الامن ... ويتعين علينا في هذه المرحلة ان نواصل النشاط السياسي والاعلامي والدبلوماسي الذي انتهجناه منذ بداية قضية المبعدين. ويتعين ان يستمر نشاط الانتفاضة وفعالياتها أكثر فأكثر. وان يكون ردنا في عمق الاراضي المحتلة قويا وهادرا ومدروسا. ومن جهة اخرى، يجب ان نضع الدول العربية امام مسؤولياتها في هذه اللحظات الدقيقة، فالموقف العربي الموحد من قضية المبعدين ومن المفاوضات القادمة سلاح قوي يتعين ان تستخدمه الامة العربية في صراعها مع الصهيونية والقوى الاستعمارية الجديدة.

اننا نرى ان هذه اللحظات تتعلق بمصيرنا وبمستقبلنا، وعلينا الا نتهاون أو نقبل بانصاف الحلول، علينا ان نتمسك بعدالة وشرعية قضيتنا، وان نستنفر كل قوانا للمواجهة..

نعم.. المواجهة قادمة، وبديل هذا الطريق مسدود معروف لنا جميعا، فلا خيار الا الاستمرار بالثورة ومواصلة النضال بكل الاساليب وعلى رأسها الكفاح المسلح للحصول على حقوقنا بالعودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ■

جورج بوش

ما أسوأ النهاية :

■ اذا كانت حرب الخليج او حرب حفر الباطن سنة ١٩٩٠، سلطت الاضواء على ازدواجية المعايير والكيل وبمكيالين لقوى الغرب ازاء معضلات وتكتلات وقضايا تمس "الشرق" وخصوصا الشرق الاسلامي والعربي، فان احتكاكات وقف النار التي حدثت في الاسابيع الاخيرة، قد اسقطت ورقة التوت تماما عن المعيار والاخلاقية الغربية، وعن المؤسسات الدولية وخصوصا مؤسسة مجلس الامن ودور الامم المتحدة في هذه المرحلة الدولية الجديدة. ولعل هذا التناقض الصارخ قد اوقع الكثيرين في الارتباك، ليطالبوا (بعضهم على خجل والبعض الاخر بوضوح) بضرورة رؤية هذا التناقض ما دامت الشرعية الدولية مصابة بالافلاس وعدم القدرة تجاه مجزرة البوسنة والهرسك، وتجاه العنجهية الصهيونية ورفضها اللامشروع لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩، القاضي بعودة المبعدين الفلسطينيين الى وطنهم وبيوتهم!!؟

ان الامر السابق يفتح قوسا منطقيا لرؤية حدث القصف الاجرامي الامريكي ضد العراق.. ولاول مرة يتاح للمراقب وضع الحدث في اطاره الصحيح، اطار ممارسة العنجهية. والقوة العمياء من قبل الولايات المتحدة، في سبيل تثبيت اركان دعواها بالنظام الدولي الجديد. تحت قيادتها و"امرتها" المنفردة. وهي تعتقد ان تثبيت هذا الامر "الحيوي" لابد له ان يتجسد في المنطقة العربية، "الحيوية" باستمرار لاية قوة طامحة للسيادة والريادة الدوليين. ولان جورج بوش مبتكر تلك المقولة، فانه عمل على التذكير بها في ساعاته الاخيرة على مقعد البيت الابيض، ومن جهة اخرى، اراد ان يثقل على الرئيس الجديد بيل كلينتون بقضية العراق، حتى يجعل من استراتيجية الاهتمام "بالخارج" الثابت والاصل كما كانت ايام حكم الجمهوريين بدلا من استراتيجية التركيز على القضايا الداخلية كما ركز البرنامج الانتخابي للديمقراطيين بقيادة كلينتون.. وهذه الحسبة البوشية (او حسبة الساعات الاخيرة للجمهوريين بقيادة جورج بوش)، تهيء للقاريء الابعاد الفعلية للحدث، وتسمح بتقييم موضوعي لما جرى في الايام القليلة الماضية. وهل اصاب بوش في حساباته، ام ان العراق استطاع ان يكسب نقاطا في المواجهة الجديدة القديمة وفوت على بوش ذلك القدر من المهابة والصيت قبل ساعات من خروجه الى الظل والنسيان!!؟

من الناحية الامريكية لا يمكن الا الوقوف امام تصريحات بيل كلينتون لصحيفة نيورك تايمز، التي اعلن بها عن استعداده لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الرئيس العراقي صدام حسين، ولا يغير من دلالات ذلك التصريح، التأييد الذي اعطاه كلينتون لقرارات بوش بضرب العراق.. فلكل منها معناه وأبعاده.

وثانيا.. لا يمكن اغفال تلك الشروخ المتفاوتة الحجم، التي بدت في الحلف الغربي، مما دفع بالناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الامريكية جوزيف سنايدر للقول: "ان لا خلاف بين الولايات المتحدة وشركائنا في التحالف بمن فيهم الروس والعرب في شأن الهدف الرئيسي، وهو تقيد العراق الكامل بقرارات مجلس الامن". وكان بالتصريح يؤكد حملة الانتقادات، وهي المسألة التي أصبحت الآن أكثر من واضحة للرأي العام الدولي. وفي هذا الاطار نورد ما قالته صحيفة الغارديان البريطانية (١٤/١/١٩٩٣) "التي تساءلت عن الكيفية التي يتم بها تطبيق قرارات مجلس الامن ضد العراق وليس اسرائيل". وتساءلت لماذا اذن يتطلب اتخاذ قرارات ضد الصرب لانقاذ مسلمي البوسنة موافقة علنية من الامم المتحدة؟؟ ووصفت النظام الدولي الجديد بانه لا يعدو كونه فرضا لارادة دول ثلاث (امريكا - بريطانيا - فرنسا) لتفعل ما تشاء. وخلصت الى القول "ان بوش وجه ضربة وداع الى معذبه صدام حسين".

ومن جانب ثالث... لم تستطع الولايات المتحدة حشد نفس القوى التي وقفت معها في حلف حفر الباطن، فسوريا ومصر اعلنتا وعلى لسان رئيسيهما في دمشق عن رفضهما للعدوان على العراق، وسارعت جل الدول العربية ما عدا الكويت، الى اعلان مواقف تندد بالعدوان وتتمسك بوحدة العراق والالتزام بالشرعية الدولية. فالمناخ العام غاير هذه المرة بنسبة مرتفعة المناخ الذي ساد حكومات الوطن العربي صيف عام ١٩٩٢.

ومن جانب رابع.. فان الاداء العسكري الامريكي والذي اظهر عديدا من الثغرات خلال معارك حرب الخليج سنة ١٩٩١، فانه هذه المرة لم يسلم من العيوب ايضا، فمن جهته اعترف الجنرال جوزيف هور قائد القوات الامريكية في منطقة الخليج "بتعرض الطائرات الامريكية والحليفة التي اعتدت على العراق لنيران قوية من جانب الدفاعات العراقية". هذا الى جانب فضيحة قصف الاهداف المدنية، كفندق الرشيد. وكذلك بقاء الصواريخ العراقية وقطعاته المسلحة في الاماكن التي كانت سابقة على القصف.

"المعايير والمكاييل المتعددة"

ان العوامل السابقة تظل جميعا في كفة، وفي الاخرى ما استطاع العراق ان يكشفه في صراعه الاخير، من تأصل نزعة المعايير المتعددة في الاستراتيجية الغربية لكل ما يتعلق بالحضارة الاخرى او العربية الاسلامية.. فهنا يسقط غباش كثير ومفتعل على العقل والحقيقة معا. ففي مسألة العراق يطرح سؤال بسيط، لماذا لم يسارع مجلس الامن الى معاملة العراق او اسقاط العقوبات بمقدرا ما نفذ من قرارات مجلس الامن، فلماذا الاغفال المتعمد للنسبة والتناسب، وخصوصا ان مفتشي الامم المتحدة اعلنوا مرات متعددة،عن تدميرهم لمخزون العراق التسليحي.. ولذلك رأى الكثيرون في المواجهة الاخرى ليست سوى استمرار لتلك العقلية القائمة على نفي الاخر وحقه في انسانيته وحريته وحياته، والتي جسدها بوش وبسهولة بتحويله الصراع مع العراق الى مايشية الصراع الشخصي، والذي لاينتهي الا بالقضاء على الاخر!!؟ ولكنه تغافل عن ان هذه المسألة بالضبط التي ادت لانهيار القوى الغاشمة دائما، لمعاندتها لابسط قوانين الحياة والطبيعة. اما ما يتعلق بباقي المنطقة الحضارية "الاسلامية العربية" الاخرى، فمن المصادفة ان تلجأ الادارة الامريكية بصواريخها المتطورة وطائراتها العملاقة لتضرب العراق تحت حجة ضرورة انصياعه لقرارات مجلس الامن، في الوقت الذي يبلغ فيه رئيس وزراء الكيان الاسرائيلي مندوبي الامين العام للامم المتحدة جهارا نهارا، عدم التزامه بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩، فكيف تجرد الحملات العسكرية ضد بغداد ؟؟ وتصيب الحماء مندوب الولايات المتحدة لمجرد ان يطرح مندوب لبنان في الامم المتحدة عند صياغة مسودة قرار ٧٩٩، ضرورة الاشارة الى البند السابع من قرارات الامم المتحدة والذي يدعو لاستخدام القوة لتطبيق القرار؟؟ حقا انه تساؤل سيظل مطروحا بقوة والحاح على الجميع، وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية والنظام العربي بكل اطرافه؟؟.

والسؤال الذي يملأ الاذان والعقول في بلادنا؟؟ ما العمل للتخلص من هذه الازدواجية؟ هل يؤدي القبول بالقرارات ومهما كانت صياغاتها الى تلك الحالة من العدالة؟ ولكن نظرة سريعة الى حالة الامة في السنوات السابقة حيث قبلت كل القرارات الدولية، ونظرة الى

العراق الذي قبل ونفذ كل قرارات مجلس الامن، دون ان يعود الحق الى اصحابه ولا ان تشهد المنطقة جزءا يسيرا من العدل المعقود!؟. هل يكون برفض الاخر كليا والتقوقع على الذات، ويجيب العقل لا.. فالعالم اليوم اصبح متداخلا ولا حياة لطرف دون الاخر؟ ويقول العقل لابد اولا ان ننطلق من واقعنا المشرذم والمتناحر، ونوقف ما استطعنا من شرذمته وتناحره، لانه لا حياة لكل طرف بمفرده وبمعزل عن ما يحيطه من العرب، فالانجرار وراء افرازات التجزئة لن يقود الجميع الا لمزيد من الضعف والتبعية للخارج وقبول التناحر الداخلي. والوصول بالوضع كله الى حدود من التضامن على الاقل، يوفر كثيرا من المشاق وكثيرا من الامراض الجاهزة للفتك بما بقي من اجزاء سليمة. ومن بعد الرؤية المنطقية والحقيقية للعالم المحيط بنا، رؤية واقع الصراعات الاقتصادية العنيفة التي تدور بقسوة بين المراكز الدولية، ورؤية ذاتنا لعالم فيه مصالح وله مصالح، ستحدد بناء عليها شكل علاقاتنا مع هذا الطرف او ذاك.

وتظل الاستجابة لدروس التاريخ مهمة، فالامم تنهض وتندثر بعواملها الداخلية، فكلما كانت شابة ناهضة عاملة، كلما كانت الامة حيوية وناهضة، وكلما كانت متاكلة متصارعة، تتكالب على الملذات وبدون عقيدة، كلما خالطتها علائم الموت والانهيار، ويظل لامتنا وحضارتها الكثير من عوالم الحياة والنهوض، ولكنها تحتاج لارادة وعطاء وبذل، وقبل كل شيء تحتاج لمعرفة ذاتها ومعرفة عوامل قوتها، وهي الامور التي يتغافل الراهن القائم فيجد نفسه في العجز، وان كانت حقيقته غير ذلك، ولنا في دروس المواجهة الاخيرة.. لنا في موقف الغرب من ازدواجية المعايير مواقف لابد ان تكون.. فهل نفعل؟؟!.

ويظل سؤال.. للجميع

نحن الآن امام رئيس جديد للولايات المتحدة، ونحن لا نتوقع تغييرا جوهريا وواسعا في الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة، ولكن ثمة معطيات لابد ان تثير الانتباه، فكلينتون يتسلم منصبه والاقتصاد الامريكي يدخل عامه الرابع من الركود، وخصوصية هذا الركود كما سبقه في الماضي، انه يترافق مع تآكل القدرة التنافسية للولايات المتحدة في مواجهة الكتل الدولية الاخرى. وقد سقط جورج بوش وانهارت شعبيته على اساس هذا التحدي، ولا شك ان هذا الموضوع سيؤثر في قرارات الرئيس كلينتون واولوياته.

وفي السنتين السابقتين قام بوش بتعاملاته مع المنطقة على سياسة النهب المنظم، فمنذ حرب الخليج.. وجه الاموال والثروات العربية لتوريدات "مهولة" من السلاح بلغت مليارات الدولارات، وفي الوقت نفسه قامت الكارتلات الغربية بافلاس المؤسسات المالية العربية في الخارج وتصفية المؤسسات الاستثمارية في امريكا وغيرها - اضافة الى تخفيض اسعار النفط الى أدنى معدلاتها، وكل مسالة منها اضاعت ارقاما فلكية من مليارات الدولارات، والتي صبت في عروق الاقتصاد الامريكي المريضة. هذا في الوقت التي احكمت السيطرة الامريكية على النفط انتاجا وتسعيرا. ويضاف الى هذا السياق ان الولايات المتحدة لا تستخدم البترول في انعاش اقتصادها فحسب، ولكنها تستخدمه ايضا في ابتزاز منافسيها الدوليين. فاوروبا الغربية تعتمد على بترول الخليج (الان في قبضة امريكا) بنسبة ٤٠٪، واليابان ستصل نسبتها الى ٧٠٪.

فاذا كان كلينتون سيركز على الاقتصاد، فبلادنا في قلب اهتماماته، فهل سيكون اشد حرصا على اذلالنا وخلق عوامل صراعنا وتآكلنا؟؟ واذا ركز على الاهتمام بالابتزاز العسكري الدولي، فستكون بلادنا ايضا مركزا للاذلال ولارهاب الاخرين من خلال الاخضاع بالقوة؟؟.

لكل ذلك فان اعادة القراءة والتأمل والتفكر، ضرورة الان من الجميع لمعرفة اي طريق نسلك، ولتحديد الخيارات الملائمة، لتجنب الويلات، وشق طريق مجاهد، قادر على حشد عوامل القوة، وتوحيد الصفوف، واسترداد حقوقنا الكثيرة والمنهوبة جهارا نهارا.. وان الاخرين وخصوصا الولايات المتحدة، تملك من نقاط الضعف الشيء الكثير، فلماذا نفرط بثرواتنا وحقوقنا وكرامتنا ومقابل ماذا؟؟ حقا مقابل ماذا؟ وماذا بيد الغرب ان يقدمه سوى تقويته للكيان الصهيوني وتأجيج خلافاتنا، والتي نعمل بوعي او بجهالة على ان تتحول الى صراعات وتناحر، بدلا من التعلم من اوروبا، مثلا كيف تسعى للوحدة ليلا ونهارا وتتحدى بالوحدة كل القوى التي لا تريدها. ومرة اخرى هل نتعلم ما يفيد نهضة بلادنا وكرامتنا وحريتنا ■

أضواء على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية وآفاق مستقبلها

■ بادىء ذي بدء نشير الى أن جميع التقارير الصادرة عن مراكز الدراسات الاستراتيجية والمنظمات الدولية تؤكد أن الكيان الصهيوني كان سباقا في امتلاك وتطوير أسلحة الدمار الشامل بمستوياتها المعروفة، ومن ثم فان أية مبادرة أو معاهدة لنزع أسلحة الدمار الشامل لابد أن تشمل قدرات "اسرائيل" في هذا المجال.

والملاحظة التي تسترعي الانتباه أن أغلبية الدول العربية ودول أخرى امتنعت عن المشاركة في التوقيع على معاهدة حظر الاسلحة الكيماوية والبيولوجية التي وقعت في باريس مؤخرا، في حين أبدت دول أخرى اعتراضات وتحفظات حول بعض الأهداف والنقاط الاساسية التي جاءت على ذكرها تلك المعاهدة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا امتنعت بعض الدول عن المشاركة أو الاعتراض والتحفظ ؟ وما هي طبيعة الأسباب الجوهرية الكامنة وراء موقفها هذا؟.

ولا يخفى عنا أن المعاهدة تكتسب أهمية فائقة في عصرنا التكنولوجي المتطور، بسبب الامكانيات الكبرى المتاحة لحصول معظم بلدان العالم على تكنولوجية الاسلحة الفتاكة، وبروز عنصر التهديد النووي والكيماوي وغيرهما بصورة متزايدة، الامر الذي يعني تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر الشديد. ولكن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه المعاهدة المذكورة هو عدم ربط الصلة بين ازالة السلاح الكيماوي والبيولوجي وباقي انواع سلاح التدمير الشامل كالسلاح النووي، حيث بات واضحا أن الكيان الصهيوني يملكه ويعمل على تطويره. ومن هنا يمكن ان ندرك أبعاد الموقف العربي الذي رأى في المعاهدة ضربة موجهة لأمن دوله وسلامة أراضيها وشعبها، ومحاولة جديدة لاضعاف العرب وتوسيع الخلل الحاصل في موازين القوى لصالح العدو الصهيوني، ومنحه مزايا استراتيجية ليواصل سياساته التوسعية على حساب الامة العربية ومصالحها العليا.

لقد وقعت المعاهدة من قبل ممثلي ١٣٠ دولة، وستدخل حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من قبل ٦٥ دولة من بين الدول التي وقعتها. وتنص المعاهدة على حظر انتاج الاسلحة الكيماوية وامتلاكها وشرائها وتخزينها واستعمالها، وتقضي بتشكيل فريق تفتيش دولي مركزه لاهاي (هولندا) يمكنه اجراء حملات تفتيش اينما ومتى يشاء، وتدعو الى انزال عقوبات تقرها الامم المتحدة بحق اي بلد يمنع فريق التفتيش من اداء مهماته. وبموجب المعاهدة سيتم اتلاف الاسلحة الكيماوية في العالم في غضون ١٠ سنوات على ان يسمح للولايات المتحدة وروسيا بفترة ١٥ سنة لضخامة مخزونيهما.

وتميز احتفال توقيع هذه المعاهدة في باريس بامتناع غالبية الدول العربية عن توقيعها التزاما بقرار اتخذته الجامعة العربية في ايلول/ سبتمبر الماضي، وقد بررت الجامعة العربية موقفها على اساس ان "اسرائيل" لا تزال ترفض توقيع معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية وتمتلك السلاح النووي، لذلك لابد من حظر انتشار الاسلحة الكيماوية والنووية في وقت واحد. وقد عبر وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما، في كلمته الختامية للمؤتمر، عن ارتياحه لـ (النتائج المميزة التي تحققت)، واضاف ان الدول التي لم توقع المعاهدة تستطيع توقيعها لاحقا في مقر الامم المتحدة بنيويورك.

والواقع انه في ١٩ ايار/ مايو ١٩٩١ اطلق الرئيس الاميركي السابق بوش اقتراحات حول نزع السلاح في الشرق الاوسط، وكانت الخطة الاميركية

قضايا دولية

تقتضي بأن تجتمع الدول الخمس الكبرى وان تتفق على قواعد تحد من بيع الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية التي من شأنها ان تزعزع الاستقرار في المنطقة، وبصورة أدق كان بوش يدعو الى وقف امدادات الصواريخ عابرة القارات والى منع انتاج المواد التي يمكن ان تستخدم في صنع الاسلحة النووية، ومنع استيرادها، والى اخضاع جميع المنشآت النووية في المنطقة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما كان يدعو دول المنطقة الى الانضمام فورا الى المعاهدة حول الاسلحة الكيماوية التي تم التفاوض عليها في جنيف والى تعزيز الاجراءات التي تحظر استخدام الاسلحة البيولوجية. ومما قاله بوش انذاك عن دوافع واهداف مبادرته، ان حرب الخليج وبرامج العراق في مجال التسلح (اظهرت بما لا يدع مجالا للشك ضرورة ادخال نوع من الرقابة على التسلح وبرامج البناء العسكري في الشرق الاوسط، كذلك ضرورة العمل على وقف سباق التسلح في المنطقة توصلا في وقت من الاوقات الى ادخال نظام لخفض الاسلحة المكدسة فيها والتي باتت تشكل احد اهم عوامل عدم الاستقرار هناك).

ان مبادرة بوش، التي دعت الى تجميد انتاج الصواريخ وتحريم استخدام اسلحة التدمير الشامل وتقييد تصدير السلاح التقليدي بدعوى تلبية الحاجة المشروعة لكل دولة في الدفاع عن نفسها، تثير مجموعة اسئلة: من الذي يحدد هذه التهديدات التي تحتاج الى الامداد بالسلاح؟ ومن الذي يحدد حجمه؟ او نوعه؟ وما هي الاعمال العدوانية التي تتطلب ذلك؟ وما هي حدود الحق الشرعي للدفاع؟. وكان واضحا ان الولايات المتحدة الامريكية هي التي سيكون بيدها ضبط الامداد بالسلاح، لانه هو الاداة الحاسمة لتشكيل السياسات التي يتطلبها ما يسمى بـ (النظام الدولي الجديد).

وبعد ايام من مبادرة الرئيس بوش اقترح الرئيس الفرنسي ميتران، في يوم ٣ حزيران/ يونيو ١٩٩١، بدوره مبادرة تتضمن المطالبة بالبحث عن تحديد التسلح في انحاء العالم كله، وليس في الشرق الاوسط فقط. وتميزت المبادرة الفرنسية على المبادرة الامريكية بانها اعطت هيئة الامم المتحدة دورا اكبر في القضية، اضافة الى اقتراحها اسسا صالحة لتحقيق الامن الاقليمي مثل:

١ - حل الخلافات القائمة كوسيلة لايجاد الثقة وروح التعاون بين دول المنطقة الواحدة.

٢ - ايجاد نظام لتبادل المعلومات في مجالات التسليح لتعزيز الثقة بين الدول.

٣ - المحافظة على توازن القوى الاقليمي عن طريق المفاوضات كخطوة اولى للحد من التسلح.

٤ - اعلان منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل تمهيدا لتطبيق ذلك في مناطق اخرى.

٥ - تنفيذ الاتفاقية العالمية بخصوص منع انتشار الاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية تحت اشراف الامم المتحدة.

وعلى اثر المبادرتين الامريكية والفرنسية، وبدءا من شهر تموز/ يوليو ١٩٩١، اجتمع الخمسة الكبار مرارا، وخلال الاجتماعات التي عقدوها في باريس ولندن وواشنطن اتفقوا على نقاط عدة:

١ - كونهم مصدري السلاح الرئيسيين فهم يتحملون مسؤولية سياسية خاصة في هذا المجال تفرض عليهم مجتمعين ان يسهموا في استقرار الشرق الاوسط.

٢ - يجب ان يتبادلوا المعلومات بصورة نظامية حول مبيعات السلاح.

٣ - ضرورة التشارو والتباحث حول ما اذا كانت بعض صفقات الاسلحة الضخمة مناسبة ام لا.

وفي ٢٥ آذار/ مارس الماضي، اثر ارجاء احد الاجتماعات للمرة الثانية، اعترف ريجينالد بارتولوميو نائب وزير الخارجية الاميركية لشؤون الامن الدولي: (ليس ثمة اتفاق بين الخمسة الكبار بنسبة ١٠٠ في المئة حول الاقتراح الاميركي بحظر مبيعات صواريخ ارض - ارض الى الشرق الاوسط، وثمة تفاوت في وجهات النظر حول تبادل المعلومات بشأن مبيعات السلاح الى هذه المنطقة). والواقع ان واشنطن كانت ترغب في أن يتم تبادل المعلومات قبل التوقيع النهائي على الصفقات وهذا ما لم تقبل به سائر الدول الكبرى.

وبعد انقضاء نحو عشرين شهرا على اطلاق مبادرتي بوش وميتران من حقنا ان نتساءل عما اسفر عنه التطبيق العملي لهاتين المبادرتين ومقررات اجتماع الدول الخمس الكبرى؟. فقد كانت الولايات المتحدة اول من خرق سياسة الحد من التسلح ليس في الشرق الاوسط فحسب بل في منطقة الشرق الاقصى ايضا (صفقة الطائرات مع تايوان)، وذلك استجابة لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

اما الامم المتحدة فقد قررت، منذ شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩١، ان تدرس امكانية انشاء سجل

قضايا دولية
قضايا دولية

دولي لمبيعات السلاح تدون فيه بصورة رسمية كل الصفقات المعقودة بين الدول الاعضاء، وقد بدأت مجموعة من الخبراء تجتمع لتحديد الشروط التقينة لهذا المشروع الذي يقتضي ضبطه واتمامه وقتا طويلا خاصة وان مصالح مصدري السلاح في الدول الكبرى تتناقض مع مثل هذا الضبط والتقنين. ومن الجدير بالذكر ان موضوع انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط كان احد الموضوعات المطروحة على جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاخيرة.

وعندما طرح مشروع اتفاقية حظر الاسلحة الكيماوية في الدورة تحدث المندوب المصري باسم المجموعة العربية قائلا: (أؤكد لكم تأييد الدول العربية لاتفاقية حظر الاسلحة الكيماوية في اطار موقفنا القائم على مبدأ ضرورة المعالجة المتوازنة لكل اسلحة الدمار الشامل واعتبار انه من الضروري ان تنصب كل الجهود الدولية على دفع "اسرائيل" للانضمام الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية، او اخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. اذ ان المدخل العملي والواقعي لابعاد شبح مخاطر اسلحة الدمار الشامل عن الشرق الاوسط يكمن في تحقيق مفهوم للامن يقوم على مبدأي الشمولية والتوازن في الامكانات والالتزامات، فالدول العربية لا يمكن ان تقبل بتطبيق انتقائي لاجراءات الحد من التسلح وتطالب باعتماد معيار واحد متوازن ومتساو في التعامل مع كل اسلحة الدمار الشامل وكل دول المنطقة من دون استثناء، وحتى يتحقق هذا المفهوم فان عددا كبيرا من الدول العربية تجد نفسها مضطرة للامتناع عن التوقيع في الوقت الحاضر على الاتفاقية).

كما ان الامين العام لجامعة الدول العربية اوضح الاسباب التي دفعت اغلبية الدول العربية الى الامتناع عن توقيع معاهدة منع استخدام وتصنيع الاسلحة الكيماوية، واعاد التاكيد على استعداد الدول العربية للتعامل مع المعاهدة فيما اذا انضمت "اسرائيل" الى معاهدة انتشار الاسلحة النووية، ووضعت منشآتها النووية تحت نظام الرقابة الدولية، وفق قرار مجلس الامن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١. وفي باريس حاولت "اسرائيل" استيعاب الاعتراضات الخاصة بالاسلحة النووية والتمشي مع الاقتراح العربي لاعلان منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل، ولكن على ان يجيء هذا في اطار تسوية قضايا الصراع العربي - الاسرائيلي.

ومما يجدر ذكره ان الدول الكبرى الداعية لمعاهدة الاسلحة الكيماوية قالت: انه ليس هناك عجلة في التوقيع على المعاهدة، خاصة وانها لن تصبح سارية المفعول قبل عام ١٩٩٥ على اقل تقدير. كما انها هددت بتعريض الدول التي لم توقع المعاهدة لضغوط سياسية متنامية من جانب الدول الكبرى للانضمام الى المعاهدة. وقد قال وزير الخارجية التركي (ان معاهدة للاسلحة الكيماوية لا تشمل الشرق الاوسط يمكن اعتبارها ولدت ميتة). وفي هذا السياق، فقد أرجع اللواء اركان حرب متقاعد ممدوح عطية عدم الاطمئنان من التوجهات الامريكية - الاسرائيلية الى ان اسلحة التدمير الشامل سوف تبقى محور اهتمام القوى الدولية الكبرى والاقليمية في الشرق الاوسط في العقدين المقبلين، واوضح في الدراسة التي اعدها حول هذه القضية، انه لا تبدو في المنظور القريب امكانية عملية لنزع اسلحة التدمير الشامل في دول المنطقة، طالما استمرت صراعاتها الاقليمية التي ستظل محتدمة في عقد التسعينات ومرتبطة بمشاكل السلام والاراضي العربية المحتلة وموارد المياه الاستراتيجية والحدود الاقليمية والدولية.

ووصف الشرق الاوسط بانه اخطر اقليم جيوستراتيجي في عالمنا المعاصر، من خلال السيطرة عليه يمكن التحكم في اخطر المعابر الاستراتيجية في البر والبحر والجو في منطقة تؤثر بصورة مباشرة على ادارة علاقات التحالف بين القوى الكبرى وبينها وبين دول العالم الثالث، وسياسة ممارسة القوة عالميا، مثلما يلبي اعتبارات الاقتراب والسيطرة على منابع البترول ومناطق المعادن الاستراتيجية، وكذا الحاجة الى القواعد والتسهيلات العسكرية وعلاقات التعاون الاستراتيجي العسكري الاخرى في زمن بناء النظام الدولي الجديد).

وهكذا يتضح ان نجاح اية معاهدة لحظر اسلحة التدمير الشامل في منطقتنا يتطلب التعامل مع أصل المشكلة وجذورها، فمنطقتنا لم تكن تعرف سباق التسلح قبل زرع "اسرائيل" كجسم غريب فيها. واذا ما قررت الشرعية الدولية مواجهة القضية الاصلية المتعلقة بحق شعبنا العربي الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، فان اغلب المشاكل التي تحول دون الاستقرار الاقليمي سوف تتداعى الواحدة عقب الاخرى، اذ يظهر حينها للجميع ان القرارات الدولية لابد من احترامها، وانها سوف تطبق بطريقة لا تمييز فيها او انتقاء ■

دروس وموضوعات في حرب الشعب الفلسطينية في الأرض المحتلة

الحلقة الأخيرة

اجراءات العدو الأمنية

الأهداف الأمنية للعدو

امتلك العدو خلال ربع القرن الأخير تجربة غنية في مجال التحقيق، ومواجهة وكشف الخلايا، وقد نتج هذا عن تراكم خبراته الطويلة في هذا المجال، والتي اعتمدت على اعترافات أعداد كبيرة من المناضلين الذين اعتقلوا خلال السنوات الطويلة الماضية وقد ساعده ذلك كثيرا في التعرف على عقلية الثورة وأساليب القائمين على العمل العسكري فيها، وآليات وبرامج العمل، بشكل مكنه من ابتكار الأساليب والخطط المضادة.

كما استفاد العدو من عدم تعرض أجهزة آمنة ورجالها لأخطار القتل، التي نتجت عن عدم وجود خطة فعالة من جانبنا. مما أدى الى تراكم الخبرات وتوريث التجارب وتنشئة الكوادر والقيادات كما استفاد كثيرا من سيطرته على الأرض التي أعطته فرصة التعرف على الكثير من التفاصيل الهامة في مجال العمل الأمني.

وتهدف خطط العدو الأمنية الى تحقيق جملة من الغايات والأهداف وأهمها:

١- منع عمليات انتشار التنظيم وبناء الخلايا المسلحة.

٢- كشف السلاح، والذخائر ومخابىء العمل ان أمكن والاساليب والخطط سواء بالاختراق أو المراقبة.

٣- كشف أعضاء التنظيم في صفوف الطلبة الذين يدرسون في الجامعات في الخارج، أو من يسافرون الى الخارج بسبب أو آخر.

٤- هدر طاقات وامكانات الثورة المختلفة.

٥- جمع المعلومات عن قيادات العمل في الخارج، والنشطاء في الداخل.

٦- منع تهريب السلاح، أو تسلل المناضلين من الخارج.

٧- بث الفرقة والاختلاف ونشر الشائعات.

٨- تجنيد العملاء.

٩- قتل المناضلين والنشطاء الذين يرى العدو في بقائهم خطرا عليه.

١٠- خلق حالة من الارتباك والخوف في صفوف التنظيم وقياداته في الداخل والخارج.

ويتولى المسؤولية الأمنية في كل منطقة جهازا أمنيا كاملا، يضم أعدادا من الضباط الذي يتولى كل منهم مسؤولية محددة، كالتحقيق، أو تجنيد العملاء... الخ.

ويرتبط مع هذا الجهاز شبكة من العملاء الذين يعمل بها عمالا عرب، وبين جهاز الأمن في المنطقة التي يسكن فيها هؤلاء العمال، وذلك من خلال عنصر مخابرات يعمل داخل المصنع بهدف مراقبة نشاطات العمال وابقائهم تحت السيطرة، أو تجنيد بعضهم.

ولقد وجهت الانتفاضة ضربة قاصمة الى جهاز مخابرات العدو عندما أدى اندلاعها الى استقالات الشرطة، وتوبة العملاء، وقتل عدد كبير منهم.

وتستخدم مخابرات العدو ورجال أمنه جملة من الأساليب لتحقيق الاتصال والمقابلة بينهم وبين العملاء، تكفل لهم السرية والاستمرار.

العمـــلاء

نجح العدو خلال السنوات الطويلة الماضية في تجنيد أعداد كبيرة من العملاء في مختلف المناطق، ولكن اندلاع الانتفاضة قضى على هؤلاء ونشاطاتهم قضاء شبه كامل، الا أن العدو الذي لا يستغني عن نشاطات العملاء يعمل جاهدا على اعادة تجديد وبناء هذا الجهاز. ويرجع ذلك الى كون العملاء يشكلون عيون العدو، وزراعة في المناطق والأمكنة التي لا يستطيع الوصول اليها مباشرة وفي أي وقت بهدف كشف المناضلين وبث أجواء الاحباط، وخلق الفتن، وتزويده بالمعلومات المختلفة، واسقاط المناضلين والشبان والتغرير بهم.

ويستخدم العدو أساليب شتى للتغرير بالشباب والشابات ومن ثم اسقاطهم وتجنيدهم ومع الوقت فقد أصبح الكثير من هذه الأساليب مكشوفا لمناضلينا وجماهيرنا. وهو لا يتورع عن استخدام أقذر الأساليب لتحقيق غاياته.

وقد طور العدو من مهمات العملاء بحيث لم تبق مهامهم مقتصرة على جمع المعلومات، وما ذكرناه سابقا، بل تعدى الأمر ذلك الى مشاركة الوحدات الخاصة في ملاحقة المطاردين وقتلهم، أو مضايقة أهلهم وذويهم، بالاضافة الى التحقيق مع المناضلين في غرف العار والعصافير الى غير ذلك.

سقوط الخلايـــا

لقد أثبتت تجربة الأعوام الماضية بأن كشف المناضلين وسقوط الخلايا لم يكن فقط ناتجا عن نشاطات اجهزة أمن العدو وانما عن أسباب أخرى كثيرة تكاد تكون السبب الرئيسي والأول في هذا المجال على الرغم من الهالة التي يحاول العدو احاطة أجهزة أمنه به، وهذا لا يعني التقليل طبعا من أهمية ونجاعة أساليب العدو، ولكنه يقصد تسليط الضوء على الجانب الآخر من الصورة ومن أهم هذه الأسباب:

١- الثرثرة والفضول وحب الظهور عند بعض المناضلين.

٢- ضعف مستوى الوعي والتجربة عند البعض، التي تترك الكثير من الثغرات في العمل وفي الخطط.

٣- الزيادة في عدد أعضاء الخلية، الذي يصعب من عملية الضبط والسيطرة.

٤- التهاون في الالتزام بقوانين وقواعد العمل.

٥- الغرور الذي يصاب به الشباب أحيانا.

ولهذا السبب فان هناك الكثير من الخلايا التي كشفت لأسباب تافهة، كما أن هناك الكثير من المعلومات التي كان يتم كشفها للعدو لم تكن تخطر على بال المحقق أصلا، عندما قام باعتقال هذا المناضل أو ذاك. ولهذا فان الاهتمام بتوعية المناضلين وتأهيلهم أمنيا، بالاضافة الى وضع الخطط المحكمة، والالتزام بقواعد وأصول العمل السري تشكل شروطا ضرورية لبقاء واستمرار العمل بعيدا عن خطة العدو وحوار تفكيره، كما أن التغيير المستمر في أساليب العمل والتمويه تشكل مسائل جوهرية أيضا ■

تتمة رأينا

في اطار منظمة التحرير الفلسطينية.. الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني.. ولئن كانت حركة حماس قد حاولت تمييز نفسها خارج اطار المنظمة، والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وانما كان يعنينا هو الاضافة الجهادية والكفاحية التي يمكن ان يوجه اخوتنا في حماس طاقاتهم عبرها ضد العدو الصهيوني. لقد حاول الصهاينة الاصطياد في مياه مدريد العكرة، ومسيرة التسوية وما تمثله من ممر اجباري فرض على المنظمة شروط مجحفة، فبين القبول والرفض لما يسمى مسيرة السلام، كان الخلاف داخل الساحة الفلسطينية حتميا.. ولكن التعبير عن هذا الخلاف كان مختلفا. ففي الوقت الذي كان الصهاينة يدفعون باتجاه الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني.. وكانت حركتنا تطلق شعارها الوحدوي الخالد.. البنادق كل البنادق.. والحجارة كل الحجارة.. والخناجر كل الخناجر نحو العدو الصهيوني.

وجددت حركتنا شعار الوحدة في ظل الخلاف الثانوي بالتوجه نحو التناقض الرئيسي حين اعلنت شعارها "وحدة الصف.. للدفاع ووحدة الهدف للهجوم". ومع استجابة الاخوة في حماس ومع استجابة شعبنا الفلسطيني كله لهذا الشعار، كان تصعيد الكفاح المسلح وتطوير اشكاله. وكان التكامل النضالي الذي جعل رابين يفقد اعصابه وهو يرى ان كل ما خطط له من مكائد وافخاخ يسقط فيها الصورة المشرقة للنضال والجهاد الفلسطيني قد امتدت الى غزة وهذا ما دفعه الى الاقدام على ارتكاب جريمته بعيدا عن كل الحسابات والتوقعات. فلقد وصل به غروره الى التلميح بانه بعملية الابعاد يقدم خدمة الى مسيرة السلام، ولمنظمة التحرير الفلسطينية التي بادر بجعل الكنيست يلغي قرار منع الاتصال بها، كما انه صرح بوقاحة ان معظم الدول العربية تؤيد ابعاد المتعصبين الاصوليين. منطلقا من معاناة بعض الانظمة من النشاطات الاصولية في بلادهم، وخاصة مصر والجزائر.

لقد اظهرت جريمة رابين الوزن والدور الحقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية على كافة المستويات والمجالات الفلسطينية والعربية والدولية. ولقد شاهد العالم كيف استطاعت المنظمة ان تحول الضرر الذي لحق بشعبنا وبابنائه المبعدين الى قضية مقدسة ومعركة فاصلة بين الحق والباطل ستنتهي باذن الله بالنصر المبين الذي يكرس المنفعة الخالصة لشعبنا الفلسطيني وقضيته العادلة.

وكان للدور الذي لعبته حركتنا في هذه المعركة اهميته الخاصة، سواء عبر تعميق الحوار والتفاهم مع الاخوة في حماس، او عبر تفعيل تنظيمنا في كل اماكن تواجده واستنفاره لخوض المعركة بكل طاقته امتدادا من جنوب لبنان وحتى آخر خلية تنظيمية في الولايات المتحدة الامريكية..

فعلى الصعيد العربي.. كان التفاعل مع قضية المبعدين متفاوتا، وكان علينا ان نحقق صورة التكامل بين المواقف مما يضمن النصر في المعركة. ولقد عبر موقف لبنان في استجابته وتجاوبه مع طلب المنظمة في عدم تمكين العدو من تنفيذ جريمته عبر استخدام الاراضي اللبنانية ذروة الموقف العربي المساند في هذه المعركة. وهو وان كان في اطار الواجب والمصلحة اللبنانية ايضا، الا انه يستحق التثمين والتقدير بشكل خاص..

ولقد اضاف الموقف العراقي الصامد في وجه الغطرسة الامريكية البريطانية الفرنسية والمكافح لسياسة ازدواجية المعايير في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، القوة العملية للقرار رقم ٧٩٩، القاضي بعودة المبعدين فورا الى وطنهم وعائلاتهم.

لقد كان الموقف الفلسطيني الذي عبرت عنه تصريحات اجتماعات القيادة الفلسطينية. وبيانات فصائل الثورة الفلسطينية باسرها وفي مقدمتها بيان اللجنة المركزية، وبيان المجلس الثوري لحركتنا، واضحا وصريحا بشأن اولوية قضية المبعدين وعودتهم الى الوطن كشرط من شروط استئناف عملية التسوية. وقد اضافت حركتنا في هذا الاطار شروطا اخرى تتجاوز الشروط المجحفة التي فرضت علينا في الممر الاجباري الى مدريد. ان هذا الموقف بحاجة الى تعزيز وتصليب من خلال شموليته كموقف عربي موحد لكل الاطراف المشاركة في عملية التسوية. لقد عبرت بعض التصريحات السورية عن حالة انفصام في الموقف العربي في هذه القضية الامر الذي نتمنى ان يتغير مثل هذا الموقف بعد ان اصبحت الادارة الامريكية نفسها تعبر في تصريحات وزير خارجيتها الجديد وارين كريستوفر مخاطبا رابين بان "مصير عملية السلام العربية الاسرائيلية يعتمد على استعداد اسرائيل للقيام بخطوة دراماتيكية لنزع فتيل الازمة المتعلقة بابعاد اكثر من اربعمائة فلسطيني من الارض المحتلة". ولقد اعلن كريستوفر انه يرفض دخول الارض المحتلة قبل حل مشكلة المبعدين. ولا بد من الاشارة بان الادارة الامريكية الجديدة حريصة كل الحرص على عدم الوقوع في احد الخيارين الناتجين عن تعنت رابين، وهما خيار الفيتو الذي يفقد ادارة كلينتون مصداقيتها ويكرس سياسة الازدواجية تجاه قرارات الشرعية الدولية، وهو حتما ما لا تريد الادارة ان تبدأ به سياستها الخارجية، والثاني هو خيار معاقبة "اسرائيل" على عدم امتثالها لقرارات الشرعية الدولية وما يعنية ذلك من تصدير لمشاكل داخلية لادارة كلينتون مع يهود وصهاينة الولايات المتحدة وفي مقدمتهم اللوبي الاسرائيلي، (AIPAC)..

وتحاول اميركا حل المشكلة بما يحفظ ماء وجه رابين، ومن المؤسف ان بعض العرب يحاولون في نفس الاتجاه، بحيث يتم تجزئة القضية والاذعان لقرار غير شرعي صادر عن محكمة اسرائيلية يتناقض مع القانون الدولي واتفاقية جنيف ويقضي باضفاء الشرعية وحق المحتلين في ابعاد المواطنين سواء بصورة فردية او تراكمية شكلا بما يؤدي الى سياسة الابعاد الجماعي.

ان الموقف الفلسطيني المنسجم مع المصلحة الفلسطينية الشرعية والانسانية والقانونية هي العودة لجميع الاخوة المبعدين. ولكن في الوقت الذي نرفض فيه تجزئة القضية ما دام الاخوة المبعدون في مخيم العودة في مرج الزهور لا نقف، بل نرحب بأي عودة لاي عدد من الاخوة الاخوة. ونتمسك بموقفنا الرافض للابعاد.

ومن هنا فنحن نرفض الاقتراح الاميركي الذي عبر عنه سفير اميركا في "اسرائيل" وليم هاروب. والقاضي بتقسيم المبعدين الى ثلاثة مجموعات، تعود الاولى وتشمل غالبية المبعدين الى الاراضي المحتلة، ويقوم افرادها بتقديم طلبات استئناف الى المحكمة العسكرية العليا. اما المجموعة الثانية فتقوم بتقديم طلبات الاستئناف على ان تنقل الى بلد ثالث وهو ما يضفي الشرعية عمليا على جريمة الابعاد. اما المجموعة الثالثة فيتم التحفظ على افرادها داخل المعتقلات الاسرائيلية تمهيدا لمحاكمتهم..

ان محاولة امريكا الوصول الى حل قضية المبعدين هو في حقيقته محاولة للوصول الى حل مشكلتها التي تضعها بين خيارين، المصداقية... والحليف الاستراتيجي بايهما ستفرط اذا ما ارادت ان تقود العالم بالاعتماد على المنظمة الدولية ومجلس الامن.

ولابد من الاشارة ايضا الى ان موقف الامين العام لهيئة الامم المتحدة بطرس غالي في هذه القضية كان منسجما مع موقفه من رفض ازدواجية التعامل مع قرارات الامم المتحدة. فلقد طالب بعقوبات تفرض على "اسرائيل" اذا هي لم تمتثل لقرارات مجلس الامن. لقد جاء في تصريحه ما نصفه (اجبار اسرائيل بكل الوسائل على الامتثال لقرارات مجلس الامن) وليس المقصود بقرارات فقط القرار رقم ٧٩٩، وانما اشار غالي وحدد بوضوح العودة الى فكرة اقامة جهاز اشراف في الارض المحتلة يستند الى قرار مجلس الامن رقم ٦٨١ لعام ١٩٩٠.

لقد كان رد فعل رابين على تصريحات بطرس غالي هجوما وقحا يعبر عن حالة العزلة التي يعيشها الارهابي رابين الذي يحلم بان يكون رجل سلام في الوقت الذي يمارس فيه ارهابه بالابعاد، والتمسك بعدم الانسحاب من الاراضي المحتلة.

لقد عبر يوري افنيري عن حالة رابين بقوله (الغبي تماما فقط، يمكنه اليوم الدخول في مواجهة مع الامم المتحدة. فالولايات المتحدة ترى في الامم المتحدة شريك هام وفعال. كلينتون لن يرغب بالتاكيد بدء حياته السياسية باتخاذ فيتو على قرار تدعمه بقية دول العالم. اذا ما واصل رابين اصراره على عدم اعادة المبعدين سيضم نفسه للقائمة البارزة .. صدام.. القذافي .. وميلوفيتش وبالتالي سيحدث شيء فظيع .. لننزل من القمة.. وبدون حذلقة.. وفورا وقبل ان تلقي علينا الامم المتحدة قذائفها).

لقد انتقلت معركة الابعاد الى داخل بنية الكيان الصهيوني وأكدت على طبيعة التناقض العدائي الجدي بين الشعب الفلسطيني والصهاينة.. وأصبحت صورة السلام المجاور أكثر منطقية من السلام المتداخل الذي تمثله حالة الحكم الذاتي كحل نهائي لقضية الشعب الفلسطيني.

لقد عبر رئيس بلدية تل ابيب، شلومو لاهط عن مشاعره الليكودية الداعمة ليس لجريمة الابعاد التي اقترفها رابين بل تجاوز ذلك بابعاد كل الفلسطينيين هم والمناطق التي يعيشون فيها. فقد صرح بانه للخلاص من هذا المازق يجب (ان نتنازل عن مساحة كبرى من هضبة الجولان، لنقوم بعد ذلك باعطاء الفلسطينيين دولة خاصة بهم في مناطق يهودا والسامرة).

ان الحالة الداخلية التي وصل اليها الكيان الصهيوني في مواجهة حقيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية المتعاظمة حول استراتيجية الثورة حتى النصر، استراتيجية الكفاح المسلح، استراتيجية الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، هي التي ستفرض على الكيان الصهيوني الانصياع لقرارات الشرعية الدولية.

ان كفاحنا البطولي وجهادنا المقدس الذي يعبر عن ارادة شعبنا في الحرية والاستقلال هو المحرك الاساسي لفعالية القرارات الشرعية الدولية. فموقف ابطالنا في مخيم العودة.. وصورة صمودهم الناصع. ووعيهم الوطني الصادق، انما يضاف الى تلك الحالة النضالية المتصاعدة داخل الارض المحتلة. فالمدن والقرى والمخيمات وما تصنعه كل يوم من بطولات وما تجسده من تضحيات سواء بشلال الدم وقافلة الشهداء التي ترسم درب النصر بالدم الطاهر الزكي. او بارادة الصراع والمواجهه العنيدة لابطالنا الاسرى والمعتقلين في سجون العدو الصهيوني ومعتقلاته، الذين يخوضون يوميا معركة التحدي العظيم ويعبرون بصمودهم وصلابتهم وايمانهم غطرسة سجانيهم، ويدوسون بشموخ انتمائهم الفتحوي ونسغهم الفلسطيني المتألق، كل محاولة او مؤامرة تحاول النيل من كبريائهم..

وتلمع اوسمة الشرف والفخار على اجساد الجرحى من ابطال شعبنا وهم يسجلون اسماءهم الخالدة على جدار الحرية الفلسطينية التي تشع منه صورة فلسطين الخالدة.. من رأس الناقورة حتى رفح.. ومن البحر الى النهر...

وانها لثورة حتى النصر



الصفحة الأخيرة

نسرين الشيخ
نسرين الوطن

حوارية الوردة والشذى علمتها،

والتعب الثقيل لسواد الاحتلال، الجاثم على صدر الوطن، كان يثقلها، يثقل سنوات عمرها الطري، وكم سالت ماذا بعد؟ وكم تساءلت حين ترى القلق يجثم على كل حواري الوطن، حين تاتي سنابكهم وبنادقهم تبحث عن الرجال والشباب؟ كانت ترى وتلوذ بالأمل المشع بين جوانحها ونبضها...

وكانت الدنيا فرحة كبرى، كلما سمعت أن الرجال نجحوا في مواجهة ما.. وكم توقفت وهي تستمع بلهفة لقصص الصبايا والامهات اللاتي يهاجمن جنود الغزاة بالسكاكين والفؤوس..؟

وكانت تسأل.. أو تهمهم لذاتها.. القوة في الذات، في الانسان عندما يقرر ان يسقط حجرا على رؤوس غزاته وظلاميه، القوة نحن، أنت وأنا وكل البسطاء في بلادي، وتذكر أن للعرب جيوشا وسلاحا ولهم مالا وفيرا، ولكنهم غائبون نائمون يقلدون أهل الكهف.. وينتظرون أن يمن عليهم "العدو" بسلام أو كلام ورضا.. حتى وهم يعرفون أنه مستعد لان يسرق قوت صباحهم؟ والأمل من وجوه اطفالهم؟.

تتذكر.. وبدلا من التلهي بالتحسر، تترك الوجه يبني ابتسامة لا بد منها. وهي ترتب مقاعد البيت تحضيرا لقراءة درس النحو المطلوب، وتمر على درس زرعوا فاكلنا.. ونزرع فياكلون.. تتمتم مع ذاتها، حكمة قوية..

وفي المساء.. تهرب شوارد الذهن الى الوطن، الى الاسئلة الحارة التي لا بد منها، الى الوطن والرجال والمواجهة.. حتى يداهمها سؤال ملغوم "ولماذا السلاح؟؟ تقفز منه بسرعة الى اليقين.. وهل يحمي الغزاة الا السلاح.. فمن الذي يحمينا.. من الذي يحمينا.. من الذي يحمينا.؟ آه.. يا نسرين، يا وردة العمر الندية.

وفي ظهر يوم بارد.. كانت والسكين صديقان.. يتجولان بحثا عن الجندي المرصود.. كان مدججا كالعادة.. ولكن من يقدر على حد السكين.. سلاما وسلاما ومجدا يا نسرين..

"نسرين الشيخ، ١٦ عاما.. من خان يونس.

هاجمت محتل ارضها بسكين ظهر ١٩٩٢/١٢/٣٠".

(٢)

يداك الغضة تفتح ثقبا في الحصار.. تومىء للغلابى كيف يهزم التتار توره الكف أغاني.. وتهيء دروبا وارفة لاولئك اللذين يريدون "ويحلمون" بوطن يليق بهم، نسرين الشيخ تومىء بيديها.. للطريق الذي يليق بنا.. فهل...؟؟

(٣)

اضواء الجنوب

وفقراء الجنوب يحنون على "مشتلات التبغ" يقول واحد منهم نصف الرغيف.. للرجال المبعدين، ويضيف أخر.. يا لهم انهم يضيئون بدلا من النجوم المطفئة. في هذا الليل العربي الطويل، أنهم يضيئون، ورغم ان "الشيخ" مثقل بالثلوج الباردة..

يقاطعه أخر.. ولكن ايمان القلوب يدفىء حتى الثلوج المتمردة..

جنوب لبنان بناسه الطيبين يلطف برودة الطقس في ليل الانتظار والتقدم الى الوطن..

مرحى لهم.. لاولئك الصامدين من أجل الحرية والوطن.

- الاتصالات والمراسلات -

البريد الخاص - 1080 ص . ب . 18 تونس - الجمهورية التونسية - فاكسميل : 767599